





Copyright © King Saud University



٢١٦٨

ن٠م

منار الأنوار، تأليف النسفي، عبد الله بن أحمد - ٥٧١ هـ

كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقدير ١٠

٤٩ ق ١٦ س ١٤×١٩ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.

٦٥٤٣

الأعلام ٤: ١٩٢ دار الكتب المصرية ١: ٣٩٥

١- أصول الفقه الاسلامي - المؤلف بد تاريخ

٢/١٢ ٥١

النسخ

Copyright © King Saud University

١٢٠٨  
١٢٨ / ٤ / ١٤

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٦٥٤٧	ف ١٣٩١ / ٢	الذوق
-----	-----	العنوان
٥٧١٠	-----	المؤلف
-----	-----	تاريخ الذ
-----	-----	اسم النا
٤٩	-----	عدد
-----	-----	ملاحظات
-----	-----	-----
-----	-----	-----



# كتاب المنار في اصول الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الضلال المستقيم  
والصلاة على من اختص بالخلق العظيم  
وعلى آله الذين قاموا بنصرة الدين القويم **اعلم**  
ان اصول الشريعة ثلثة الكتاب والسنة ولجماع  
الامة والاصل الرابع القياس **اما** الكتاب  
فالقرآن المنزل على الرسول عليه الصلاة  
والسلام المكتوب في المصاحف المنقولة عنه  
نقلًا متواترًا بلا تشبهة وهو اسم للنظم والمعنى  
**واما** تعرف احكام الشريعة بعرفة اقسامها وذلك  
اربعة الاول في وجوه النظم صيغة ولفظ وهو  
اربعة الخاص والعام والمشارك والمازول  
والثاني في وجوه البيان بذلك النظم وهو  
ايضا الظاهر والنص والمفسر والمجمل ولهذه  
الاربعة اربعة تقابلهما وهي الحقي والمشكل  
والمجمل والمتشابه والثالث في وجوه استعمال





ذلك النظم وهي اربعة ايضا الحثية والمجانة  
والهتج والكنائية والرابع في معرفة وجوه  
الرتوف على احكام النظم وهما اربعة ايضا  
الاستدلال بعبارة النفي وما تشادته وبد  
لالته وما يقتضاه وبعد معرفة هذه الاقسام  
قسم خامس يشمل الكلام ههنا اربعة ايضا  
معرفة موافقها وترتيبها ومعانيها وآ  
حكامها **اما** الخاص فكل لفظ وضع لمعنى  
واحد معلوم على التقاد وهو اما ان  
يكون مخصوص الجسم او مخصوص النوع  
او مخصوص العين كاسان ورجل وزيد  
وحكمه انه يتناول المخصوص قطعا ولا يحمل  
البيان لكونه بيانا فلا يجوز التعديل بامر  
الركوع والسجود على سبيل الفرض بطل  
شرط الولاية والترتيب والتسمية والنية في  
اية الوضوء والطهارة في اية الطواف والتاويل



با

بالاطهار في اية الترتيب ومحلية الزوج الثاني  
جديث العسيلة لا بقوله تعالى تتلحز وجاغيره  
وبطلان العسمة عن المسروق بقوله جزاء لا بقوله  
فاقطعوا ولذلك صح ايقاء الطلاق بعد  
الخلع ووجوب مهر المثل بنفس العقد في  
المفوضة وكان المهر مقدرا شرعا غير مضى  
الى العقد عملا بقوله تعالى فان طلقها فلا  
له من <sup>بعض</sup> ان تنبتغوا باموالكم قد علمنا ما  
فرضنا عليهم ومنه الامر وهو قول القائل  
لغيره على سبيل الاستعلاء ففعل ويختص  
مراده بصيغة لازمة حتى لا يكون الفعل مؤنثا  
خلاف البعض اصحاب الشافعي المنع عن  
الوصال وخلع النكاح والوجوب استيفاء  
عليه السلام صلواتكم وابتدوا في اصلي بالافعل  
وسمي الفعل به لانه مسببه وموجبه الوجوب  
لا الندب والاباحة والتوقى سواء كان

مما ذهب اليه بعض النحاة كونه انما فكا بنوهم  
موجب الامر المطلق



بعد الخطر قبل الانتقاء الخيرة عن الماهور  
بالامر بالنقض واستحقاق الوعيد لتأويله وكذا  
دلالة الاجماع والمعقول يدلان عليه واذا اريد  
به الاباحة او اللبس فقيلا انه حقيقة لانه  
بعضه وقيل لانه جاز اصله ولا يقتضي ا  
لتكرار ولا يحتمل سوا كان معلقا بالشروط  
او مخصوصا بالوصف او لم يكن لكنه يقع على  
اقل جنسه ويحتمل كله حتى اذا قال لها طلعي  
تسلا انه يقع على الواحد الا ان ينوي الثلث  
ولا تعلمية الشئين الا ان تكون المرأة لانه  
صفة الامر مختصين بطلب الفعل بالمصدر الذي  
هو فرد ومعنى التوحيد مراعى في الفاظ الوحيات  
وذلك بالفرديّة والجنسية والمثني معزلة عنهما  
وهو ما تكرر من العبادات قياسا بها لا بالبيان  
وامر وعند الشافعي تلك ان تطلقها ثنتين تسها  
اذا نوى الزوج وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر

ولا يحتمل العدد حتى لا يراد بآية السرقة الا  
سرقة واحدة وبالفعل الواحد لا يقطع الا  
يد واحدة وحكم الامر نوعان اداء وهو  
تسليم عين نفس الواجب بالامر وقضاء  
وهو تسليم مثل الواجب به ويستعمل احدهما  
مكان الآخر مجازا حتى يجوز الاداء بنية ا  
لقضاء وبالعكس في الصحيح لوجود تسليم الواجب  
فيهما والقضاء يجب بما يجب به الاداء عند الحقيقي  
خلافا للبعض فيما اذا نذر ان يعنقك المأجور  
القضاء بصور مقصود لعود شرطه الى الحال الا ان  
القضاء واجب بسبب آخر والاداء انواع كامل  
وقاصر وما هو تنبيه بالقضاء كالصلاة بجماعة  
والصلاة منفرد او فعل الا حق بعد فراغ الامام  
حتى لا يتغير فرضه بنية الاقامة ومنها رد عين  
المفصوب ورده مشغولا بالحناية وامها رعب  
غيره وتسليمه بعد الشر حتى يجبر على القبول فينبذ

١٢  
مضام فصام ولم يعنقك انما



اعتاقه فيه دون اعتاقها والقضاء انواع ايضا  
بمثل معقول ومثل غير معقول وما هو في معنى  
الاداء كالصوم للصوم والفدية له وقضاء تكبير  
العيد في الركوع وجوب الفدية في الصلاة  
للاحتياط كالصدق بالقيمة عند فوات ايام  
التضحية ومنها ضمان المعصوب بالمثل وهو  
السابق او بالقيمة وضمان النفس والاطراف  
بالمال واداء القيمة فيما اذا تزوج على عبد  
بغير عينة حق تجبر على القبول كما لو اتاها بابا  
لمسى وعن هذا قل ابو حنيفة في القطع ثم  
القتل عند اللرب فاعلمها ولا يضمن المتلي بالقيمة  
اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة وقتلنا  
جميع المنافع لا تضمن بالانلاف والقصاص لا  
يضمن بقتل القاتل ومثل النكاح لا يضمن  
بالشهادة بالطلاق بعد الدخول ولا بد للمأمور  
به من صفة الحسن ضرورة ان الامر حكيم وهو

اما

اما ان يكون لعينه وهو اما ان لا يقبل السقوط  
او يقبله او يكون ملحقا بهذا القسم لكنه مشابه لما  
حسن لمعنى في غيره كالصدق والامر بالصلاة  
والزكاة او لغيره وهو اما ان يكون ان لا  
يتأدى بنفس المأمور به او يتأدى <sup>او ذلك المعنى</sup> او يكون  
حسنا الحسن في مفرطه بعد ما كان حسنا لمعنى  
في نفسه او ملحقا به كالوضوء والجهاد والقدر  
التي يتمكن بها العبد من اداء ما لزمه وهي  
نوعان مطلق وهو ادنى ما يتمكن به المأمور  
من اداء ما لزمه وهو شرط في اداء كل امر والشرط  
توهمه لاحقيقته حتى اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر  
او طهرت الحائض في آخر الوقت لزمه الصلاة لتوهم  
الامتداد في آخر الوقت بوقوع الشمس وكامل  
وهو القدرة الميسرة للاداء ودوام هذه  
القدرة شرط لدوام الرأب حتى يبطل  
النكوه والعشرة والخراج بهلاك المال بخلاف



يسقط  
الاولى حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال  
وطهر تثبت صفة الجواز للمأمر به اذا اتى به قال  
بعض المتكلمين لا يثبت والصحيح عند الفقهاء انه  
يثبت به صفة الجواز وانتفاء الكراهة واذا اعدم  
صفة الوجوب للمأمر به لا تبقى صفة الجواز  
عندنا خلافا للشافعي والامروني عن مطلق عن  
الوقت كالزكاة وصدقة الفطر وهو على التراخي  
خلافا للكرخي رحمه الله لئلا يعود على موضعي  
بالنقض ومقيد به وهو اما ان يكون الوقت  
ظاهرا للمؤدى وشرطا لادى وسببا للوجوب  
لوقت الصلاة وهو اما ان يضاف الى الجبراء  
الاول او الى مايلي ابتداء الشروع او الى  
الجبر الناقص عند ضيق الوقت او الى جملة  
الوقت فلهذا لا يتأدى عصر امسه في الوقت  
الناقص بخلاف عصر يومه ومن حكمه اشتراط نية  
التعيين ولا يسقط بضييق الوقت ولا يتعين بالتعيين

الا

الا بالاداء كالحائث او كيف معياره وسببا  
لوجوبه كشره مضان فيصير غيره تنفيا ولا يشترط  
نية التعيين ويصاحب بطلان الاسم ومع الخطاء  
في الوصف الا في المسافر ينوي واجبا اخر عنه  
ابي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض وفي  
التفاد عنه روايتان او يكون مصييا لا  
سببا كصماء رمضان ويشترط فيه النية ولا  
يحمل القوات بخلاف الاولين او يكون شكلا  
يلتزمه المعيار والظرف كالحج ويتعين اشتراط الحج  
العام الاول عند ابي يونس خلافا للحمد رحمه الله  
ويتأدى باطلاق النية لانية التفاد والكفا  
يخاطبون بالاداء بالامان وبالمشروع من  
العقوبات وبالمعاملات وبالشرايع  
في حكم المواخاة في الاخرة بخلاف فاما في  
وجوب الاداء في احكام الدنيا فكذلك عند  
البعض والصحيح انهم لا يخاطبون باداء ما يحتمل



السقوط من العبادات ومنه **النهي** وهو  
قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل  
وانه يقتضي صفة القبح المنهية عنه ضرورة حقيقة  
الناهي وهو اما ان يكون قبيحا العينه وهو نوحان  
وضعا وتشكلا او لغيره وذلك نوحان وصفا  
ومجاورا كالكفر ببيع الحرام يوم النحر لان  
القبح يثبت اقتضاء فلا يتحقق على وجه يبطل  
به المقتضى وهو المنهي ولهذا كان الربو وسائر  
البيوع الناسدة وهو يوم مشروعا  
باصله غير مشروخ بوصفه لتعلق النهي  
بالوصف لا بالاصل والنهي عن بيع الحرام والمضا  
مين والملاقيح ونكاح الحرام مجاز عن النعي  
فكان نسخا له محله وقال الشافعي في البناء  
ينصرف الى القسم الاول قوله بكمال القبح  
كما قلنا في الحسن في الامر لان النهي في اقتضاء  
التي حقيقة كالأمر في اقتضاء الحسن ولان النهي

٦  
فيه معصية فلا يكون مشروعا لما بيننا من القضاة  
ولهذا قال لا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا ولا ينفذ  
العصب المملوك ولا يكون سفر المعصية رخصة سببا  
للمرخصة ولا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء **والا**  
**العام** فاما تناول او اداء متعة الحدود على سبيل الشغل  
وانه يوجب الحكم فيما يتناول قطعا حتى يحل  
الخاضع كحديث المهرين نصح بقوله عليه السلام  
استتره من البول واذا اوصى بالخاتم لانسائه  
ثم بالفصية لآخران الملحمة الاول والفصية بينهما  
ولا يجوز خصم له نعم لم يذكر اسم الله عليه  
ومنه خله كان أمنا بالقياس وخبر الواحد  
لانها ليسا بخصومين فان حقه خصوص معلوم  
او مجهول لا يبقى قطعا لكنه لا يسقط الاحتجاج  
به على شبهة الاستثناء والنسخ قصارهما  
اذا باع عبد بن بالن على انه بالخيار في احدهما  
بغيره وسمي منه وقيل يسقط الاحتجاج به كالاستثناء



المجهر لان كل واحد منهما البيان انه لم يدخل فصار  
كالبيع المضاف الى حرمه عبد بتمن واحد وقيل  
انه يبقى كما كان اعتبارا بالناسخ لان كل واحد  
منهما مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء فصار كما  
اذا باع عبدي وهلك احدهما قبل التسليم **والعموم**  
اما ان يكون بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا غير  
كرجل وقوم ومعنى وما يحتمل ان العموم والخصوص  
والاصل فيهما العموم ومعنى في ذوات من يعقل كما  
في ذوات ما لا يعقل فاذا قال من شاء من عبدي  
العتق فهو حر فشاوا جميعا عتقوا وان قال الامة  
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت  
علاما وجارية لم تعتق وما يحتمل معنى من  
وتدخل في صفات من يعقل ايضا وكل  
للاحاطة على سبيل الانفراد وهي تصحب الاسماء  
ففيها فان دخلت على المنكر اوجب عموم الجزاء  
حتى فترابني قولهم كل ما في مأكول وكل الرمان  
مأكول

٧  
مأكول بالصدق والكذب فاذا وصلت بهما اوجب  
عموم الافعال ويثبت عموم الاسماء ضمن العموم **الافعال**  
في كل كلمة يجمع توجب عموم الاجتماع دون الانفراد  
حتى اذا قال جميع من دخل الحصن اولادك من النفل  
لنا فدخل عشرة ان لهم نفلا واحدا بينهم جميعا وفي كلمة  
كل حبيب كل من دخل منهم النفل وفي كلمة من يبطل النفل  
والمنكورة في موضع النفي تعم وفي الاثبات تخص ككنها  
مطلقة وعند الشافعي تعم حتى قال بعموم الرقبة المذكورة  
في الظهار واذا وصفت بعنف عامة تعم كقوله والله  
لا اكرم احدا الا رجلا كوفيا والله لا اكرمك الا ابنا  
افركما فيه ولهذا قال اذا قال اي عبدي  
ضربك فهو حر فصره انه يعقون عليه واذا  
دخلت لام المعرفة فيما لا يحتمل التعريف بمعنى  
العهد اوجب العموم حتى يسقط اعتبار  
الجمعية اذا دخلت على الجمع علام بالليلين  
فيحتمل بتمن و2 امرأة اذا خلق لا يتزوج و2



النساء والنكحة اذا اعيدت <sup>بعدة</sup> نكحة كانت الثانية عيني الاولى  
واذا اعيدت نكحة كانت الثانية غير الاولى والمعروفة  
اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عيني الاولى واذا  
اعيدت نكحة كانت الثانية غير الاولى وما ينتهي  
اليه الخصوص نوعان الواحد فيها هو فرد بصيغته  
او ملحق به كالمرة والنساء والثلاثة والثلاثون  
فيما كان جمعا صيغة ومعنى لان ادنى الجمع ثلاثة  
باجماع اهل اللغة وقوله عليه السلام اثنان فما  
فوقهما جماعة محمولة على المواردية والوصايا  
او على سنة تقدم الامام **واما المتشرك** فما  
يتناول افراد مختلفة الحدود على سبيل البدل  
كالقر المحض والطر وحكم التوقف فيه بشرط التنا  
مل ليرجح بعض جوده للعلم به ولا يعود له **واما**  
**المتشرك المأول** فما ترجح من المتشرك بعض  
وجوه بغالب الرأي وحكم العلم به على  
احتمال الغلط **واما** الظاهر فاسم كلام ظهر

الراد به للسامع بصيغته وحكمه وجوب العمل  
بالذي ظهر منه **واما النص** فما اذداد وضو  
على الظاهر بمعنى من المتكلم لاني نفس الصيغة  
وحكمه وجوب العمل بما وقع على احتمال التأويل  
هو في حيز الجواز **واما** المتشرك فما اذداد  
وضو حاكم على النص على وجه يبقى فيه احتمال  
التأويل وحكمه وجوب العمل على احتمال النسخ  
**واما** الحكم فما الحكم المراد به عن احتمال النسخ  
هو التبديل وحكمه وجوب العمل به من غير احتمال  
لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربو فبيح  
الملايكة كلمهم اجمعون ان الله بكل شيء عليم  
ويظهر التفاوت عند التعارض ليصير <sup>الاكثري</sup>  
مروكا بالاعلى حتى قلنا انه اذا اقر زوج امرأه  
الى شهر انه متعة **واما** الحقي فما حقي مراده  
بغير ضم غير الصيغة لا ينال الا بالطلب حكم  
النظر فيه ليتعلم ان اختفاؤه لمزبه او قصا



فيظهر المراد كاية السرة في حق الطراد والبناء  
**واما** المشكك فهو الداخلي اشكاله وحكمه  
 اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الاقبال على  
 الطلب والتأمل فيه الى ان يتبين المراد  
**ولما** الجدل فما اذ عمت فيه المعاني واشتبه  
 المراد اشباهها لا يدرك بنفسه العبارة  
 بل بالرجوع الى الاستفساد ثم الطلب  
 ثم التأمل وحكم اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد  
 والتوقف الى ان يتبين ببيان الجدل كالملا  
 والزكاة **واما** المتشابه فهو اسم لما انقطع  
 رجاء معرفة المراد منه وحكمه اعتقاد حقيقة  
 قبل الاصابة وهذا كالمقطعات في  
 اوائل السور **واما** الحقيقة فاسم لكل  
 لفظ اريد به ما وضع له وحكمه وجود  
 ما وضع له خاصا كان او عاما **واما**  
 المجاز فاسم لما اريد به غير ما وضع له <sup>سببه</sup>

بينها

بعضها وحكمه وجود ما استعير له خاصا كان او  
 عاما وقال الشاعر لا عموم للمجاز اذ لا ضرورة  
 وان انقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة  
 بل لدلالة زائدة على ذلك وكيف يقال انه  
 ضروري وقد كثر ذلك في كتاب الله  
 تعالى ولهذا جعلنا لفظة الصانع في حديث  
 عمر رضي الله عنه عاما في ملجأ والحقيقة  
 لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز ومقي امكن  
 العملها تسقط المجاز فيكون العقد كلما  
 يتعقد دون العرض والنكاح للوطي  
 دون العقد ويستحيل اجتماعهما مراد  
 بلفظ واحد كما استحال ان يكون الثوب  
 الواحد على اللابس ملكا وعارية في  
 زمان واحد حتى ان الوصية للموالي لا  
 يتناول موالى المولى واذا كان معتق



واحد يستحق التصق ولا يلحق غير الخمر بالخمر ولا  
يراد بكونه بالوصية الابنية ولا يراد بالمس  
باليد في قوله تعالى اولادهم النساء لان الحقيقة  
فما سوى الاخير والجاز فيه مراد فلم يبق  
الاخر مراد في الاستيمان على الابناء والمراد  
يدخل الفروع لان ظاهر الاسم صار شبهة بخلاف  
الاستيمان على الاباء وامهات حيث لا يدخل  
الحداث والاحداد لان ذلك بطريق التبعية فيليق  
بالفروع دون الاصول وانما يقع على الملك  
والاجارة والدخول حافيا او متعلافا اذا  
خلق لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم  
الحارة والدخول ونسبة السكنى وانما لجنث اذا  
قدم ليلا او نهارا في قوله عبده حر يوم يقدم فلان  
لان المراد باليوم الوقت وهو على عام وانما اراد  
النذر واليمين اذا قال لله علي صوم رجب ونوى  
به اليمين لان مقتضى بصيغته عين بوجهيه وطريق

الاستعارة

الاستعارة الاتصال بين الشئ بصورة او  
معنى كما في تسمية الشجاع اسدا والمطر سماء وفي  
الشرعيات الاتصال بين حيث السبيبة والتعليل  
تطير الصورة والاتصال في المعنى المشرع كقوله  
شع تطير المعنى والاول على نوعين احدهما ان  
الحكم بالعلية كالصلا الملك بالشر وانما يوجب  
الاستعارة من الطرفين حق اذا قال ان اشتر  
عبدا فهو حر ونوى الملك او قال انا ملكك  
ونوى الشر ايضا ديانة والثاني اتصال السبب  
بالمسبب كالصلا الملك المتعة ملك المتعة  
يزوال ملك الرقة فيصير استعارة السبب للحكم  
دون عكسه واذا كانت الحقيقة متعقدة او  
مجردة صير الى الجاز بالاجماع كما اذا حلفا  
ياكلن خا هذه الكلمة او لا يضع قدمه في  
دار فلان والمهور شرعا كالمهور عادة  
حق ينصرف التوكيد بالخصوصية الى الجواب



مطلقا واذا خلق لا يخلق هذا الصبي لم يتعبد  
بزمان صباه وان كانت حقيقة معينة فان  
كانت مستحيلة والحجاز متعارف متعارف  
فهي اولى عند ابي حنيفة خلافا لما كان اذا  
خلق لا ياكل من هذه الحنطة او لا يشرب من  
الغرات وهذا بناء على ان الخليفة في التكلم  
عنده وعندهما في الحكم ويظهر الخلاف في قوله العبد  
وهو الكبريسا منه هذا الصبي وقد تنعذر الحقيقة  
والحجاز معا اذا كان الحكم متناعا كما في قوله لا  
مرأة هذه بنتي وهي معرفة النسب وتولد  
لمثله او الكبريسا منه حتى الحرمة بذلك ابداء  
والحقيقة ترك بدلالة اماره كالنذر بالصلاة  
والحج او بدلالة اللفظ في نفسه كما اذا خلق  
لا ياكل الحما وقوله كاهلوك الى حرم وعكسه الخلق  
على العاقلة وبدلالة سياق النظم كقولهم طلق  
امرأتني لن كنت رجلا وبدلالة معنى رجس

الى

الى المتكلم كما في بين القور وبدلالة في  
حد الكلام لقوله عليه الصلاة والسلام انما  
الاعمال بالنيات ورفع عن امي الخطاء وا  
لنسان والفرق المضاف الى الاعيان حقيقة  
عندنا خلافا للبعض ويتصل بما ذكرنا حروف  
المعاني **قالوا** لطلق الجمع من غير تعرض للمقارن  
والترتيب وفي قوله لغير الموطوءة ان دخلت  
الدار فانت طالق وطالق وطالق انما يطلق  
واحدة عند ابي حنيفة لان موجب  
هذا الكلام الافتراق فلا يتغير بالواو وقال  
موجب الاجتماع فلا يتغير بالواو واذا قال  
لغير الموطوءة انت طالق وطالق وطالق انما  
ينيب بواحدة لان الاول قبل التكلم بالثاني  
وتسقط ولاية لغرات محل التصرف واذا  
تزوج امسين من رجل بغير اذن مولاهما  
وبغير اذن الزوج ثم قال المولى هذه حرة



وهذه متصلاتنا بطلانها 2 الثانية لان عتق  
الاولى يبطل الحلية الوقفية في حق الثانية فبطل الثاني  
قبل التكلم بعقوبتها واذا تزوج الرجل اختين في  
عقد عتدين بغير اذن الزوج فبلغه فقال اخبر  
نكاح 2 وهذه وهذه بطلا كما اذا اجازها معا  
وان اجازها متفرقا بطل الثاني لان صدر  
الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره  
ما يغير اوله كما في الشرط والاستثناء وقد  
يكون الواو للمحال كقوله لعبدك ادلي الفاء  
وانت حرة لا يعتق الا بادي وقد تكون  
لعطف الجملة فلا يلزم بها المشاركة في  
الحركة كقوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق  
وكذا في قوله ما طلقني ولك انك حتى لا يجب شي وقال  
انها الحال فيصير شرطا وبطلان فيجب **الالف والقار**  
للموصل والتعقيب فيترسخ المعطوف والمعطوف  
عليه نيران واذا احل قال ان دخلت هذه

الدار

الدار فهداه الدار فانت طالق فالشرط ان تدخل الثانية بعد  
الاولى بل تراخي وتسهل في احكام العلق فاذا قال بعت منك  
هذا العبد بكرا وكذا وقال الاخر فحررته قبول للببيع  
وتدخل على العلق اذا كانت ما يدرم كقوله ادلي الفاء  
اي ادلي الفاء لئلا حرق فيقول المحال وتسهل معنى الواو  
بحاكي قول علي درهم ندمهم حتى ندمه درهمان **ثم** للقر  
بمنزلة ما لو سكت ثم استأنق وعند هذا التراخي في  
مع الوصل في التكلم حتى اذا قال لغير المدخول بها  
انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند  
يقع الاول ويلغوا ما بعده ولو قدم الشرط لم يقع  
الاول وقع الثاني ولغا الثالث وقال تطلق جميعا  
وتفرقني على الترتيب وفي قوله تفضل الصلاة والسلام  
فليكن عن يمينه تفرقيات بالذي هو خير استعير معنى  
الواو عملا بالرواية الاخرى واجراء للامر على حقيقة  
**و** لا ثبات ما بعده ولا عرض عما قبله على سبيل  
التدريج فتطلق ثلاثا اذا قال لمدخول بها انت



طالب واحدة بل شئتين لا نه لم يملك ابطال الاول فيقول  
خلاف قوله علي الذي هم بل الفان **ولكن** للاستدراك  
بعد النفي خاصة غيران العطف انما يصح عند انشاق  
الكلام والافهم مستاق كالاته اذا تزوجت بغير اذن  
مولاها بمائة درهم فقال لا اجير النكاح 2 ولكن اجيره  
عبارة وحسن ان هذا فسخ للنكاح 2 وجعل لكن  
مبتدأ لان هذا في فعل واثبات بعينه **واو** الاحد  
الامر من المذكورين وقوله هذا حرا وهذا لقوله  
احدهما حرا وهذا الكلام انشاء يحتمل الخبر فاجب  
التخيير على احتمال انه بيان فجعل البيان انشاء  
من وجه واظهره راسن وجه واذا دخلت في الوكالة  
تصح خلاف البيع والاجارة الا ان يكون من  
الخيار معلوما في اثنين او ثلثة فيصح استحسانا وفي  
المهلكة عندهما ان صح التخيير وفي التثنية لا  
وعنده يجبر المثل وفي الكسار سيجب  
احد الاشياء عندنا خلافا للبعض وفي قوله

قوله

تج ان يقتلوا او يصلبوا عند مالك للتخيير  
وعنده فابعد بل اي بل يصلبوا اذا اتفقت  
الحجارة يقتل النفس واخذ المال بل تقطع  
ايديهم اذا اخذوا المال فقط بل ينفوا من  
الارض اذا خوفوا الطريق وقالوا اذا قال  
لعبد ودابة هذا حرا وهذا انه باطل  
لانه اسم لاحدهما غير معين وذلك غير محل  
للعق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين  
حق لزوم التعيين في مسألة العبد والعمل  
بالمحمول الى من الالهة فجعل ما وضع الحقيقة  
بجواز الاحتمال وان استحالة حقيقة وهما  
ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم واستعار  
للعموم فيصير معنى واو العطف لا عينه وذلك  
اذا كانت موضع النفي او موضع الاباحة  
لقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا حتى اذا اكلم  
احدهما بحيث ولو كلمها لم يثبت الامرة ولو



خلق لا يكلم احدكمنا بحيث الا فلانا او فلانا  
 فله ان يكلمها وتستعار بمعنى حتى او الا ان  
 اذا فسد العطف لاختلاف الكلام وحمل ضرب  
 الغاية كقولك ليس لك من الامر شي او يتوب  
 عليهم **وهي** للغاية كالمستعمل للعطف مع قيام  
 معنى الغاية استتت الفصل حتى القرع وفروا  
 في الافعال ان يجعل غاية بمعنى الى او غاية  
 هي جملة مبتدأ وعلامة الغاية ان يحتمل الهد  
 الاستداد وان يصلح الآخر دالة على الانتهاء  
 فان لم يستقيم فالجائزات بمعنى لا مكي فان  
 تعدر هذا جعل مستعارة للعطف المحضي  
 وبطل معنى الغاية وعلى هذا مسائل الزيادة  
 كان لم اضربك حتى تصلح ان لم آتاك حتى تغذي  
 ان لم آتاك حتى اتعدى عندك **ومنها**  
 حروف الجر الباء للاصاق ونصب **الاثاني**  
 حتى لو قال اشترى منك هذا العبد يكون

حنطة

حنطة جيدة يكون اكثر ثمنها في صالح الاستبدال  
 به بخلاف ما اذا اضاف العتد الى الكر ولو قال  
 ان اخبرني بتدوم فلان فعدي حريق على  
 الحق بخلاف ما اذا قال ان اخبرني ان فلانا  
 قدم ولو قال ان خرجت من الدار ابادني  
 يشترط تكرار الاذن بخلاف قوله الا ان اذن  
 لك وفي قوله انت طالق بنفسه الله تعالى بمعنى  
 الشرط وقال الشافعي الباء في قوله وامسحوا  
 برؤوسكم للتبعض وقال مالك انها صلة ولي  
 لذلك بل هي للاصاق لكنها اذا دخلت في المصح  
 كان الفعل متعديا الى محله فيتناول كله واذا  
 دخلت في محل المصح بقي الفعل متعديا  
 الى الدالة فلا يقتضي استيعاب الراس وانما  
 يقتضي الصاق الدالة بالمحل وذلك لا يستوي  
 الكثرة عادة فصار المراد به اكثر اليه فصار التبعض  
 مراد به هذا الطريق **وعلى** للالتزام بقوله لم علي



الن يكون ديننا الا ان يصل اليه الوديعة فان دخلت  
في المعاوضات المحظرة كانت بمعنى الباء وكذا اذا  
استعملت في الطلاق عندها وعند ابي حنيفة **ر**  
للمشروط **ومن** للتبعيض فاذا قال من شئت مني  
عبيدي فاعتقه ان يعتقهم او احدا منهم عند  
ابي حنيفة **والى** لانها الغاية فان كانت قائمة  
بنفسها كقول من هذا الخابط الى هذا الخابط لا يدخل  
الغايات وان لم تكن فان اصل الكلام متساويا  
للمغاية كان ذكرها لا خراجا وما رايها قد دخل كما  
في المرافق وان لم يتناولها او كان فيه شك فذكرها  
لم الحكم اليها فلا تدخل كالميل في الصوم وفي اللطف  
لكنهم اختلفوا في حذفه واثباته في ظروف الزمان فقلا  
ها سواء اوفى ابي حنيفة رحمه الله تعالى بينهما فيما اذا  
نوى اخر النهار واذا اضيف الى مكان يقع الحال  
الا ان يضم الفعل فيصير معنى الشرط **ومع** للمقارنة  
وقيل للتقديم وبعد للتأخير وحكمها في الطلاق

صد حكم قبل واذا قيد بالكتابة كان صفة  
لما بعده واذا لم يقيد كان صفة لما بعده قبله  
**وعند الحنفية** فاذا قال عبيدي التي درهم كان  
وديعة لان الحضرة تدل على الحفاظ دون  
اللزوم **وغير** تستعمل صفة للنكرة ويستعمل  
استثناء كقول من على درهم غير دائق بالرفع فيلزم  
درهم تام ولو قال بالنصب كان استثناء فيلزم  
درهم الادانقا ومنها حرف الشرط وهي **ان**  
**واذا او اذا اما ومن** **وحينما وكما ومن وما**  
وان اصل فيها وانما تدخل على امر معلوم على غلط  
ليس بكايين لا محالة فاذا قال ان لم اطلق فلان  
طالق ثلاثا لم تطلق حتى يموت احدها واذا اخذ  
خاة الكوفة تصالح للوقت والشرط على السواء  
فيما زادها مرة ولا يجازيها اخرى واذا اجر  
بها يسقط الوقت عنها كانها حرف شرط وهو  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبها خاة البصر



هي للوقت لا يسقط عنها ذلك حال وهو قولها حتى  
اذا قال لا امرأة اذا لم اطلقك فانت طالق لا  
يقع الطلاق عنده ما لم يمت احدكما وقال يقع  
كما فرغ مثلتي لم اطلقك وروي عنهما اذا قال  
انت طالق لو دخلت الدار انه بمنزلة ان دخلت  
الدار **وكيف** سواك عن الحال فان استقام  
والابطال ولذلك قال ابو حنيفة في قوله انت حر  
كيف شئت انه ايقاع وفي الطلاق يقع الواحدة  
ويبقى الفضل في الوصق والقدر يغوض اليها  
تشرط نية الزوج وقال ما لا يقبل الا مشاورة في الا  
وصفه بمنزلة اصله فيعلق الاصل بتعلقه **وكم**  
اسم للعد الواقع فاذا قال انت طالق كم شئت  
لم تطلق ما لم تنشاء **وحيث وابن اسحاق** كان  
فاذا قال انت طالق حيث شئت او اين شئت  
انه لم تطلق ما لم تنشاء ويتوقف مشيتها على المجلس  
خلاف اذا اومئى واما الجمع المذكور عندنا في

الذكر

١٦  
الذكر والانات عند الاحتلاط ولا يتناول الاثبات  
المنفردات وان ذكر علامة التافيت يتناول الاثبات  
حتى قال في السير اذا قال امنوني على بني ولبنين  
وبنات ان امان يتناول الفريقين ولو قال امنوني  
على بني لا يتناول المذكورين لولاده ولو قال على بني  
وليسوا سوا البنات لا يثبت الايمان لهن واما  
**الصرح** فما ظهر المراد به ظهروا بيننا حقيقة كان او مجازا  
كقوله انت حر وانت طالق وحكمة تعلق الحكم بعين الكلام  
وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن الغيبة واما  
**الكتابة** فما استمر المراد ولا يفهم الا بقرينة حقيقة  
كانت او مجازا مثل الفاظ الضمير وحكمها  
ان لا يجيب عليها الا بالنية وكذا يات  
الطلاق سميت بها مجازا حتى كانت برائين  
الا عندنا واستبرأ من حمل وان كانت واحدة  
والاصل في الكلام الصريح في الكتابات **لشها**  
قصود فظهر هذا التفاوت فيما تدرا وبها



**واما الاستدلال** بعبارة النص وهو العمل بظاهر  
 ما سبق الكلام له **والاما الاستدلال** بإشارة  
 النص وهو العمل بما ثبت بنظر لغة لكنه غير مقصود  
 ولا سبق له النص وليس بظاهر من كل وجه وهذا  
 كقول فقهاء وعلى المولود له زنتان سبق اثبات  
 النقطة وفيه إشارة الى النسب للأبأ وهما  
 سواء في إيجاب الحكم إلا أن الأول أحق  
 عند المتعارضين وللإشارة عموم كالعبارة  
 واما الثابت بدلالة النص فما ثبت بمعنى النص  
 لغة لا اجتراء كالنوع عن التاميق يوقن به على حرمته  
 الضرب دون الاجتهاد والثابت به كالثابت  
 بالإشارة إلا عند المتعارضين ولهذا صرح اثبات  
 الحدود والكفارات بدلالة النص دون  
 القياس والثابت به لا يحمل التخصيص لأنه  
 لا عموم له واما الثابت باقتضاء النص فإلم  
 بعمل النص لا يشترط تقدمه عليه فإن ذلك امر

اقتضاء

اقتضاء النص لصحة ما تناوله فصار هذا مضافا  
 الى النص بواسطة المقتضي كان كالثابت بالنص  
 وعلامة ان يصح به المذكور لا يلغى عند ظهور  
 بخلاف المحذوف ومثاله الامر بالتحريم للتكفي  
 مقتضى للملك ولم يذكره والثابت به كالثابت  
 بدلالة النص إلا عند المعارضة ولا عموم عندنا  
 حتى اذا قال ان اكلت فعبيدي حرو ونوى  
 طعاما دون طعام لا يصدق عندنا وكذا اذا  
 قال انت طالق او طلقتك ونوى الثلث  
 لا يصح بخلاف قوله طلق نفسك وانت بائن  
 على اختلاف الفرائض **فصل**  
 التخصيص على الشيء باسم العلم يدل على التخصيص  
 عند البعض كقوله عليه السلام الماء من الماء فهم  
 الانصاف في الله تعالى عنهم عدم وجوب الانقضاء  
 بالاكسال لعدم الماء وعندنا لا يقتضيه سواء  
 كان مقرا فبالعدد او لم يكن لان النص



لم يتناول فكي يوجب تقيا او اثباتا والاستدلال  
منهم بحرف الاستفراق وعندنا هو كذا فيما يتعلق  
بمعنى الماء غير ان الماء يثبت مرة عيانا وطورا  
دارا له والحكم اذا اضيق الى معنى بوصف خاص  
او علق بشرط كان دليلا على نفيه عنه عدم  
الوصف او الشرط عند الشافعي رحمه الله تعالى  
حقا لم يجوز نكاح الامة عند طول الحره  
ونكاح الامة الكتابية لعدم لفوات الشرط  
والوصف المذكورين في النص وحاصله انه  
الحق الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط  
عاملا في منع الحكم دون السبب حتى يبطل  
تعليق العتاق والطلاق بالملك وجوز  
التكفير بالمال قبل الحث وعندنا المعلق  
بالشرط لا ينعقد سببا لان الاجاب لا يوجد  
الابركه ولا يثبت الا في محله وههنا الشرط حال  
بينه وبين المحل فبقي غير مضاف وبدون

الاتصال

الاتصال بالحمل لا ينعقد سببا والمطلق محل على المقيد  
وان كانا في حادثين عند الشافعي رحمه الله تعالى  
مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد  
الايان زيادة وصق يجري مجرى الشرط  
فيوجب التقى عند عدمه في المنصوص وفي  
تطهيره من الكفارات لانها جنس واحد والطلاق  
في اليمين لم يثبت في القتل لان التقاوت ثابت  
باسم العلم وهو لا يوجب الوجود وعنده  
الحمل المطلق على المقيد وان كانا في حادثين  
لا مكان العلم بهما الا ان يكونا في حكم واحد  
مثل صوم كفارة اليمين لان الحكم وهو الصوم  
لا يقبل وصفين متضادين فاذا ثبت تقيده  
بطل اطلاقه وفي صدقة الفطر ورد النص  
في السبب ولا مزاحمة في الاسباب فوجب  
الجمع ولا ثم ان القيد بمعنى الشرط ولا ان  
كان فلا ثم انه يوجب التقى ولين كان



فاما يصح الاستدلال به على غيره ان لو صحت  
 المماثلة وليس كذلك فان القتل اعظم الكبائر  
 فاما قيد الاسامة والعدالة لم يوجب النهي لكن  
 السنة المعروفة في ابطال الزكاة عن العوامل  
 اوجب نسخ الاطلاق وقيل ان نسخ القرآن  
 في النظم يوجب القرآن في الحكم فلا تجب الزكوة  
 على الصبي لا قترانها واعتبروا بالجملة الناقصة  
 وقتلنا ان عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة  
 اما وجبت في الجملة الناقصة لا فتقار بها  
 الى ما يتم به فاذا تم بنفسه لم تجب الشركة  
 الا فيما يقتضيه والعام اذا خرج مخرج الجزاء  
 او مخرج الجواب ولم يزد عليه او لم يستقل بنفسه  
 يختص به فانه زاد على قدر الجواب لا  
 يختص باليسير ويصير مبتدأ حتى لا يلحق  
 الزيادة خلافا للبعض وقيل الكلام المذكور  
 للحد والزم لا عدم له وعندنا هذا فاسد

والامر بالقتل في بناء الفاسق اوجب في الاطلاق

وقيل

وقيل الجمع المضاف الى جماعة حكم حقيقة الجماعة  
 في حق كل واحد وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد  
 بالاحاد حتى اذا قال الامر اني اذا ولدتما ولدتما  
 فانتما طالقان فدلست كل واحدة ولدا  
 طلقتا وقيل الامر بالشيء يقتضي النهي عن  
 ضده والنهي عن الشيء لا يكون امرا بضده  
 وعندنا الامر بالشيء يقتضي كراهة ضده  
 والنهي عن الشيء يقتضي ان يكون ضده في  
 معنى سنة واجبة وقاعدة هذا الاصل  
 ان التحريم اذا لم يكن مقصودا لم يعتبر للا  
 من حيث يفوت الامر فاذا لم يفوت كان  
 مكرها كالامر بالقيام ليس ينهي عن الفقر  
 حتى اذا قعد ثم قام لم تفسد صلته بنفسه  
 العتود لكنه يكره ولهذا قلنا ان المحرم لما نهي  
 عن لبس المخيط كان من السنة لبس الازار  
 والرداء ولهذا قال ابو يونس ان من سجد



على مكان نجس لم تقصد صلاة لانه غير مقصود  
بالنهي انما المأمور به فعل السجود على مكان  
ظاهر فاذا اعادها على مكان ظاهر جازعنده  
وقالا الساجد على النجس بمنزلة الحامل لها  
والكنى عن حمل النجاسة فرض دائم فيصير  
ضده مغوياً للعرض كافي الصوم **فصل**  
المشروعات على قسمين نوعين غريمية وهو  
اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالعواري  
وهو اربعة انواع فريضة وهو ما لا يحتمل زيادة  
ولا نقصان ثبت بدليل لا شبهة فيه كالايمان  
والاركان الاربعة وحكم اللزوم علماً وتيقناً  
بالقلب وعلماً بالبدن حتى يكفر جاحده  
ويفسق تاركه بلا عذر **واجب** وهو  
ثابت بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والا  
ضحية وحكم اللزوم علماً لا علماً على اليقين  
بمنزلة العرض حتى لا يكفر جاحده ويفسق

تاركه

تاركه اذا استحق باخبار الاحاد فاما متاولا فلا  
**وسنة** وهي الطريقة المسلوكة في الدين وحكمها  
ان يطالب المرء باقامتها من غير افتراض  
ولا وجوب الا ان السنة قد تقع على سنة  
النبي صلى الله عليه وسلم وغيره وقال الشافعي  
رحم الله تعالى مطلقاً طريقة النبي صلى الله عليه  
وسلم وهي نوعان سنة الهدى وتاركها  
يستوجب اسأه كالجحاة والاذان وزوايد  
وتاركها لا يستوجب اسأه كسنة النبي  
صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه  
وقعوده **وقفل** وهو ما يثاب المرء على فعله  
ولا يعاقب على تركه والزائد على الركعتين  
للمسافر يغفل لهذا وقال الشافعي رحمه الله تعالى  
لما شرع النقل على هذا الوصف وجب ان  
يبقى كذلك وقلنا ما اداه وجب  
صيانته ولا سبيل اليه الا بالزام الباقي



وهو لا نذر صار له تسمية لا فعلا ثم لما وجب  
لصيانته ابتداء الفعل فلا بد من وجوب لصيانته  
ابتداء الفعل بقاؤه اولى والنوع الثاني  
**الرخصة** وهذه اربعة انواع نوعان من الختمة  
احدهما احق من الآخر ونوعان من الحار  
احدهما اتم من الآخر اما احق نوعي الختمة  
فما استباح مع قيام المحرم وقيام حكمه كالملك  
على اجراء كلمة الكفر واظهاره في رمضان  
وانتلافه مال الغير وترك الخائف على نفسه الامر  
بالمعروف وجنابته على الاحرام وتناول  
المضطر بالغير وحكمه ان الاخذ بالعزيمة  
اولى حتى لو صبر كان شهيدا والثاني مع قيام  
السبب لكن الحكم يتراخي عنه كالمسافر رخص  
له الفطر وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى  
لما ليس به وترد في الرخصة والعزيمة تؤدي معنى  
الرخصة من وجه الا ان يضعف الصوم

واما

واما اتم نوعي الحار فما وضع عنان الاصر  
والاغلال فسيذكر رخصة مجاز لان الاصل  
لم يبق شروعا والنوع الرابع ما سقط عن العباد  
مع كونه مشروعا في الجملة كالقصر للصلاة في السفر  
وسقوط حرمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكر  
وسقوط غسل الرجل في مدة المسح **فصل**  
الامر والنهي باقسامهما الطلب الاحكام الشرعية  
ولها اسباب تضاف اليها من حدوث العالم والو  
يملك المال وايام شهر مضاف والامر من  
الذي يمونه ويلبي عليه والبيت والارض  
النامية تحقيا او تقديرا والصلاة وتعلق  
المبقاء المقدور بالتعاظم والادب والصلاة  
والزكاة والصوم وصدقة الفطر والحج والعشر  
والخراج والطهارة والمعاملات واسباب  
العقوبات والحدود والكمالات ما نسبت  
اليه من قتل وزنا وسرقة وامر داري بهي الحظر



والاباحة كالقتل خطاء والاظهار وانما يعرف  
السبب بنسبة الحكم اليه وتعلقه به لان الاصل  
في اضافة الشيء ان يكون سببا وانما يضاف  
الى الشرط مجازا لصدقه الفطر وحجة الاسلام  
**باب بيان اقسام السنة** الاقسام التي  
سبق ذكرها ثابتة في السنة وهو الباب  
ما يختص به السن وذلك اربعة اقسام الاول  
في كيفية الاتصال بناس رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو اما ان يكون كاملا كالمتواتر وهو  
الخبر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتق  
تواطهم على الكذب فيدوم هذا الحد فيكون اخر  
كاوله واوله كاخيه واوسطه كطرفيه كقتل القران  
والصلاة الخسني فانه يوجب علم اليقين كالعباد  
علما ضروريا ويكون اتصالا فيه شبهة صورة  
كالشهور وهو ما كان من الاحاد في الاصل  
ثم انتشر حتى ينتقل قومه لا يتوهم تطايعهم على  
الكذب

٢٤  
الكذب وهم القرن الثاني وسن بعدهم وانه يجب  
علم طرائقه او يكون فيه شبهة صورة ومعني  
خبر الواحد وهو كل خبر يروي الواحد او الاثنان  
فصاعدا عبرة للعدد فيه بعد ان يكون دون  
الشهور والمتواتر وانه يوجب العمل دون  
علم اليقين بالكتاب والسنة والاجماع قيل  
لا عمل الا عن علم بالنص فلا يوجب العمل الا  
العلم لا انتفاء اللازم او لشبه الملزوم والروى  
ان عرف بالفقهاء والسنة في الاجتهاد كالحلفاء  
الراشدين والعبادة رضوان الله عليهم اجمعين  
كان حديثه حجة يتوهم بها القياس خلافا  
لما لك وان عرف بالعدالة دون الفقه كما  
نسوا ابي هريرة رضي الله تعالى عنهما ان وانما  
حديثه القياس عمل به وان خالف لم يترك  
الا بالضرورة كحديث المصرة وان كان مجهولا  
باقا لم يعرف الحديث او حديثا كوابسته



بن معبد فانه يرى عنه السلوك او يختلفوا فيه  
او سكنوا عنه اي عن الطعن صار كالمعروف  
وان لم يظهر من السلوك الا الرد كان مستكرا  
فلم يقبل وان لم يظهر منه الا الرد في السلوك فلم  
يقابل برد ولا قبول ليجوز العمل به ولا يجب  
واما جعل الخبر حجة بشرط في الراوي  
وهي اربعة العقل وهو نور يقضي به طريق  
يبتدأ به من حيث يشتهي اليه ذلك الحواسي  
فيبتدي المطلوب للعقل فيذكره القلب  
بتأمله يتوفيق الله تعالى والشرط الكامل هو  
عقل البالغ دون القاصرة وهو عقل الصبي  
والضبط وهو سماع الكلام كما يحق سماعه  
ثم فهمه بمعناه الذي اريد به ثم حفظه  
ببذل الجهد وله ثم الثبات عليه بحافظة  
حدوده ومراقبته منذ اكرمه على اساءة  
الظن بنفسه الى حين ادائه والعدالة

وهي

وهي الاستقامة والمعتبر ههنا كمالها وهو حيان  
حياة الدين والعقل على خفة الهوى حتى لو اختلف  
كبيرة او امر على صغيرة سقطت عند الله دون  
القاصرة وهو ما ثبت بظاهر الاسلام واعتد  
العقل والاسلام وهو التصديق والاقرب الى الله  
كما هو باسمايه وصفاته وقبول احكامه و  
شرعيه والشرط فيه البيان اجمالا كما ذكرنا  
فلهذا لا يقبل خبر الكافر والفاسق والصبي  
والمعتوه والذي انشئت غفلته **والثاني**  
في الانقطاع وهو نوعان ظاهر وباطن  
اما الظاهر فالمرسل من الاخبار وهو ان  
كان من الصحابي قبل بالاجماع ومن  
القرن الثاني والثالث كذلك عندنا  
وارسل من دون هؤلاء كذلك عند  
الكرخي خلافا لابن ابيات والذي اسل  
من وجهه العامة واما الباطن فاني



كان كقصص في الناقل فهو على ما ذكرنا وان  
 كان بالعرض بان خالف الكتاب والسنة  
 المعروفة او الحادثة او اعرض عنه الاية من  
 الصدر الاول كان مردودا منقطعا **والثالث**  
 في بيان محل الخبر الذي جعل فيه حجة فان كان  
 من حقوق التمسك يكون خبر الواحد فيه حجة  
 خلا للكر في العقوبات وان كان من  
 حقيق العبادتها فيه الزام محض يشترط فيه  
 شرائط الاخبار مع العدد ولفظ الشهادة  
 والولاية وان كان لا الزام فيه اصلا **ر**  
 باخبار الاحاد بشرط التميز دون العدا  
 فان كان فيه الزام بوجه دون وجه  
 يشترط فيه احد شرطى الشهادة عند ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى **والرابع في بيان نفس**  
**الخبر** وهو اربعة اشياء قسم بحيط العلم بصدق  
 خبر المسلم عليهم السلام وقسم بحيط بكونه كذا  
 يكون

٢٤  
 فرعون الربوبية وقسم بحيلها على السوال الخبري **س**  
 وقسم بتمسك احد احتمالي على الآخر كخبر العدل  
 المستجمع لشرائط الرواية ولهذا النوع اطراف ثلاثة  
 طرف السماع وذلك اما ان يكون غرمة وهو ما  
 يكون من جنس الاستماع بان تقرأ على محمد  
 او يقرأ عليك او يكتب اليك كتابا على اسم  
 الكتب وذكر فيه فلا ن عنى فلا ن الى اخره  
 ثم يقول اذا بلغ كتابي وفهمته فحدثت بحديثي  
 فهذا من الغايب كالخطاب وكذلك  
 الرسالة على هذا الوجه فيكونان محتملين  
 اذا ثبتا بالحجة او يكون رخصة وهو الذي  
 لا اسماع فيه كالاجارة والمناولة والمجازاة ان كان عالما به يصح الاجارة  
 والا فلا وطرف الحفظ والعزيمة فيه ان  
 يحفظ المسموع الى وقت الاداء والرخصة



ان يعتمد الكتاب فان نظريه وتقدمه يكون  
حجة والا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وطرف  
الاداء والعزيمة فيه ان يودي على الوجه  
الذي يسمع بلفظه ومعناه والرخصة ان  
ينقله بمعناه فان كان محكما لا يخلو غيره  
يجوز نقله بالمعنى لقوله بصرفي وجوه اللغة  
وان كان ظاهرا لا يخلو غيره فلا يجوز  
نقله بالمعنى الا للفقهاء المجتهدين وما  
كان في حواشي الحكم او المشكل او  
المشترك او المجل لا يجوز نقله بالمعنى  
للحكم والمروي عنه اذا انكر الرواية او عمل  
بخلاف بعد الرواية ما هو خلافه بيقين  
يسقط العمل به فان كان قبل الرواية  
او لم يعرف تاريخه لم يكن جرحا وتعيين بعض  
مخلافاته لا يمنع العمل به والامتناع عن  
العمل به مثلا العمل بخلافه وعمل الصالحين

بخلافه

20  
بخلافه بوجوب الطعن اذا كان الحديث ظاهرا  
الاحتياط الحقا عليهم والطعن المبرم من ائمة الحديث  
لا يخرج الراوي الا اذا كان مفسدا بآهوت جرح تنفق  
عن استشهاده بالنصيحة دون النقص حق لا يقبل  
الطعن بالتبليس والتبليس والارسال وكفى الدابة  
والمزاج وحداثة السن وعدم الاعتبار بالرواية  
واستكثار سائل الفقه **فصل** في دفع القارض  
بين الحج فيما يثبتنا لهما فلا بد من بيانها فممكن  
المعارضة تقابل المجتنب على السواء لا مزية لا  
حدهما في حكمين متضادين بشرط اتحاد المحل  
والوقت مع تضاد الحكم وحكمها بين <sup>السنين</sup> الا  
المصير الى السنة وبين المشككين المصير الى قول  
الصحابه او القياس وعند العجز يجب تقديم  
الاصول كما في سور الحار لما تعارضت الدلائل  
فيه وجب تقديم الاصول فقيلا ان المسألة  
عرفت ظاهرا فلا يتجسس لم يزل به الحديث للتحقق



ووجب ضم التيمم اليه وسمى سكاله بالهدا الا ان  
يعني به الجهد واما اذا وقع التعارض بين  
القياسين فلم يسقط بالتعارض ليجب العمل  
بالحال بل بعمل المجتهد بايهما شاء بشهادة  
قلبه والتخلص من المعارضة اما ان يكون  
من قبل الحجة بان لا تعتدلا او من قبل الحكم  
بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر  
حكم العقبي كما يتي اليه في سورة البقرة  
والمائدة او من قبل الحال بان يحمل احدهما  
على حالة والاخر على حالة كما في قوله تعالى  
حتى يظنن بالتحقيق والتشديد او من قبل  
الزمان صريح القول تعالى واولات الا  
حال اجلهن ان يضعن جلهن تزلت  
التي في سورة البقرة والذين يتغفون  
منكم الآية او دلالة كالحاظ والمبدع  
لمثبت اولى من النافي عند الكرخي وعند  
ابن

٢٦  
ابن ابان يتعارضان والاصل فيه ان النقي  
ان كان من جنس ما يعرف بدليله او كان مما  
يشتبه حاله لكن عرفنا ان الراوي احمد دليل القدر  
كان مثل الاثبات والا فلا فالنقي في حديث  
بريرة وهو ما روي انها اعتقت وزوجها  
عبد مالا يعرف الا بظاهر الحال فلم يعارض  
الاثبات وهو ما روي انها اعتقت وزوجها  
حروفي حديث يمينه وهو ما روي انه عليه السلام  
تزوجها وهو حرم مما يعرف بدليله وهو  
هبة الحرم فتعارض الاثبات وهو ما روي  
انه تزوجها وهو حلال وجعله رواية بن عباس  
رضي الله عنهما اولى من رواية يزيد بن ابي  
لان لا يبعد في الضبط والاتقان وطهارة  
الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله  
كالنجاسة والحرمه فوق التعارض بين الخبرين  
فوجب العمل بالاصل والتوجيه لا يقع



تفضل عدد الرواة وبالكثرة والحرية وإن  
كان في أحد الخبرين زيادة فإن كان الراوي  
واحد يؤخذ بالمشتبك للزيادة كما في الخبر المروي  
في الخالق فاما إذا اختلف الراوي فيجعل  
الخبرين ويعمل بهما كما هو مذهبنا في أن المطلق  
لا يحمل على التقييد حكيم **فصل**  
وهذه الحجج تحتمل البيان وهو إما أن يكون  
بيان تقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع  
احتمال المجاز والخصوص أو بيان تفسير  
كبيان المجلد والمشارك وانما يصح في  
موصولا ومفصولا وعند بعض التكمليين  
لا يصح بيان المجلد والمشارك إلا موصولا  
أو بيان تخيير كالتعليق بالشرط **استثناء**  
واما يصح ذلك موصولا فقط واختلف  
في خصوص العمدة فعندنا لا يقع مترادفا  
وعند الشافعي يجوز ذلك وهذا بناء على  
أن

٢٧  
أن العموم مثل الخصوص عندنا في إيجاب  
الحكم قطعا وبعد الخصوص لا يبقى القطع فكان  
تقرير من القطع إلى الاحتمال فيتعبد بشرط **صل**  
وعنده ليس بتقرير بل هو تقرير فيصاح موصو  
ومفصولا وبيان بقرة بني اسرائيل من قبيل  
المطلق فكان سنخا قطع مترادفا والا فكل  
لم يتناول إلا بن لأنه خصي بقوله ليس من  
أهلك وقوله نعم أنكم وما تعبدون من دون  
الله لم يتناول عيسى عليه السلام لأنه خصي بقوله  
نعم أن الذين سبقتم لهم مننا الحسنى والا  
ستثناء يمنع التكلم بحكم بقدر المستثنى فيجعل  
تكملا بالباقي بعده وعند الشافعي أنه يمنع  
الحكم بطريق المعارضة لاجتماع أهل اللغة  
أن الاستثناء من النفي إثبات ومن  
الإثبات نفي وكان قوله لا اله الا الله  
للتوحيد ومعناه النفي والإثبات



فلو كان تكلم بالباقي لكان نقيضاً لغيره لا اثباتاً  
 له ولنا قولنا تعالى فليس فيهم الذين سنة الاثمين  
 عاماً وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الا  
 يجاب يكون لا في الاخبار ولا في افعال  
 اللغة قالوا الاستثناء اخرج وتكلم بالباقي  
 بعد الشيا فتقول انه تكلم بالباقي بوضعه  
 وتقي واثبات باسارته وهو نوعان  
 متصل وهو الاصل ومنفصل وهو ما لا  
 يصح استخراج من الصدر فجعل مبتدأ  
 قال الله تعالى فانهم عدوي الاوب القاتل  
 اي لكن والاستثناء متى تعقب كلاماً  
 معطوفة بعضها على بعض ينصرف الى الجميع  
 كالشرط عند الشافعي وعندنا الى ما يليه  
 بخلاف الشرط لانه مبدل او بيان ضرورة  
 وهو نوع من حكم بيان يقع مما لم يوضع  
 له وهو اما ان يكون في حكم المطلق

كقوله



لغولته وورثه ابواه كقوله فلا تمه الثالث  
 او يثبت بدلالة حال المتكلم كسكوت صاحب  
 الشرع عند امر يعاينه عن التعيين او يثبت  
 ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى حين  
 رأى عبده يبيع ويشتري او يثبت ضرورة  
 كثرة الكلام كقوله علي مائة وورثهم بخلاف قوله  
 علي مائة وثوب او بيان تبديل وهو النسخ  
 وهو بيان المدة الحكم المطلق الذي كان  
 معلوماً عند الله تعالى الا انه اطلقه فصار ظاهراً  
 البقاء في البشر فكان تبديلاً في حقنا بياناً  
 محضاً في حق صاحب الشرع وهو جائز عندنا  
 بالنسخ بخلاف اليهود لعنهم الله وحله حكم كتمان  
 الوجود والعدم في نفسه ولم يلتحق به ما ينسخ  
 النسخ من نوقيت او نابيد ثبت نصاً او دلالة  
 وشرط التمكن من الفعل خلافاً للمعتزلة لما  
 ان حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا



أصلا للعدل البدن تبعوا وعندهم هوبيا في  
 مدة العمل بالبدن والقياس لا يصلح تاسسا  
 وكذا الإجماع عند الجمهور وإنما يجوز التسليم  
 بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا خلافا  
 الشافعي في المختلف والمسعودي في أنواع الملك  
 والحكم دون التلاوة والتلاوة دون  
 الحكم وسنح وصق في الحكم وذلك مثل الزيادة  
 على النص فإنها تسنح عندها وعند الشافعي  
 لا تسنح ببيان حتى تثبت زيادة  
 النقص على الجلد خبر الواحد وزيادة قيد  
 الأيمان في كفاية اليمين والظهار بالنص  
**فصل** أفعال النبي صلى الله عليه وسلم  
 سوى الزمة أربعة أقسام مباح ومستحب  
 وواجب وفرض والصالح عندنا أن ما  
 علمنا من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأقعا  
 علم وجه يقتدى به في إيقاعه على تلك الجهة

أثبت

وما

وما لم تعلم على أي وجه فعله قلنا فعله على أي  
 منازل أفعاله وهو الأمانة والوحي نوعان  
 ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت بلسان الملك  
 فوقع في سمعه بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة  
 وهو الذي أنزل عليه بلسان الروح الأمين  
 أو ثبت عنده بإشارته الملك من غير بيان  
 بالكلام أو تبدل لقلبه بلا شبهة بالهام  
 من الله تعالى فإن أراه بنور من عنده والباطن  
 ما ينال بالاجتهاد بالتأمل في الأحكام النصوصية  
 فأبى بعضهم أن يكون من حفظه عليه السلام  
 وعندها هو ما عرفت بانتظار الوحي فيما  
 لم يورث إليه ثقل العمل بالرأي بعد انقضاء  
 مدة الانتظار إلا أنه عليه السلام معصوم  
 عن القرائن الخطأ بخلاف ما يكون من غيره  
 من البيان بالرأي وهذا كالألهام فأنه  
 حجة قاطعة في حقه وإن لم يكن في



حق غيره بهذه الصفة وشرائح من قبلنا  
تكوننا اذا قصي الله ورسوله من غير انكار  
على انه شرعة لرسولنا وتقليد الصحابة  
واحجب ينزك به القياس لاحتمال السمع  
وقال الكرخي لا يجب تقليده الا فيما  
لا يدرك بالقياس فقال الشافعي لا يقلد  
احد منهم وقد اتفق عمل اصحابنا بالتقليد  
فيما لا يعقل بالقياس كما في اقل الخبز  
وشراء ما باع باقل مما باع واختلفوا في  
غيره كما في اعلام فندراس المال والاجير <sup>المشتري</sup>  
وهذا الاختلاف في كل ما ثبت عنهم من خلاف  
بينهم ومن غير ان يثبت ان ذلك القول  
بلغ غير قائله فسكت مسلم له واما الشافعي  
التابعي فان ظهر فتواه في زمان الصحابة  
كثير كان مثلهم <sup>عند البعض</sup> هو الصحيح  
الاصح **باب الاجماع** ركن الاجماع هو ان

كثير

عزيمة وهو التكلم منهم بما يوجب الاجماع او  
شرعهم في الفعل ان كان من بابهم وخصه <sup>هو</sup>  
ان يتكلم او يفعل البعض دون البعض فيه  
خلاف الشافعي واهل الاجماع من كان يجتهد  
الا فيما يستغني فيه عن الرأي ليس فيه هوى  
ولا فسق وكونه من الصحابة والعرة لا يشترط  
وكذا اهلا المدينة وانقرض العصر قيل يشترط  
للاجماع الملاحق عدم الاختلاف عند اي ضجة  
محمد الله وليس كذلك في الصحاح والشرط اجماع  
الكثير وخلاف الواحد ما نفع كماله الاكثر <sup>عنه</sup>  
في الاصل ان يثبت المراد شرعا على سبيل اليقين  
والداعي قد يكون من اخبار الاحاد والقبائل  
وقد يكون من الكتاب واذا انتقل اليها  
اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله  
كان كقول الحديث المتواتر واذا انتقل  
اليها بالافراد كالقول السنة بالاجماع



ثم هو على مراتب فالأولى إجماع الصحابة تضا  
فانه مثل الآية والخبر المتواتر الذي نص  
البعض وسكت الباقي ثم إجماع من بعدهم  
على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم إجماع  
على قول من سبقهم فيه بخالف والامة اذا  
اختلفوا على احوال كان إجماعهم على  
ان ما عداها باطل وقيل هذا في الدين  
خاصة **باب القياس** القياس في اللغة  
هو التقدير وفي الشرع تقدير الفرع بالأصل  
في الحكم والعلة وانه حجة نقل وعقلا ما ر  
النقل فتدبره تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار  
وحديث معاذ معروف واما المعتقد فهو  
ان الاعتبار واجب وهو التأمل فيما  
اصاب من قبلنا من المثلثات باسباب  
نقلت عنهم لتكون عندها احترازا عن مثله  
من الجزاء وكذلك التأمل في حقايق اللغة

لاستفارة

لاستفارة غير هاسا في القياس نظيره  
ومما في قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة اي  
بيعهوا والحنطة بكيل قوله يحسنه وقوله مثلا  
مثل حال لما سبق والاحوال شروط اي  
بيعهوا بهذا الوصف والامر بالاجاب والبيع  
مبا 2 فينصرف الامر الى الحال التي هي شرط  
والمراد بالمثل القدر به ليل ما ذكر في حد  
أحر كيدا بكيل والمراد بالفضل الفضل على  
المراد القدر فصار حكم النص وجوب التسوية  
بينهما في القدر فنقل الحرمة بناء على قوا  
حكم الامر حكم النص والداعي اليه القدر  
والجنس لان اجاب التسوية بين هذه  
لا موال يقتضي ان يكون امثالا متساوية  
ولن يكون كذلك الا بالقدر والجنس  
لان المماثلة تقوم بالصورة والمعنى وذلك  
بالقدر والجنس وسقطت قيمة الجودة



بالنص هذا حكم النص ووجدنا الاثر وغيره  
امثالا متساوية وكان الفصل على المماثلة  
فيها فضلا خاليا عن العوض في عقد البيع  
مثل حكم النص بلا تفاوت فلزمنا اثباته على  
طريق الاعتبار وهو نظير المثلث فان الله تعالى  
قال هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب  
من ديارهم لاول الحشر والاخراج من الديار  
عقوبة كالقتل والكفر يصلح عقودا عيا اليه  
واول الحشد على تكرار هذه العقوبة  
ثم دعانا بالاعتبار الى التام في معاني النص  
للعلم به فيما لا نص فيه فكذلك هذه الاصول  
في الاصل معلولة الا انه لا بد في ذلك من  
دلالة القيد ولا بد قبل ذلك من قيام  
الدليل على انه الحال شاهد ثم للقياس  
تفسير لغة وشرعية كما ذكرنا وشرط وكن  
وحكم ودمع شرط ان لا يكون الاصل

مخصوصا

مخصوصا بحكمه بنص آخر كشهادة خيرية وان  
لا يكون معدولا به عن القياس كبقاء الصوم  
مع الاكل فاسيا وان يتعدى الحكم الشرعي الثا  
بالنص بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه ولا يستقيم  
التعليل لاثبات اسم النوا للواطئة لانه ليس حكم  
شرعي ولا لصحة ظهار الذي لكونه تغييرا للحكم  
للحرمة المتناهية بالكفارة في الاصل الى اطلاقها  
في الفرع عن الغاية ولا لتعدية الحكم من النامي  
في العطر الى المكروه والخطي لان عذرهما دون  
عذره ولا لشرط الايمان في رتبة كفارة اليمين  
والظهار لانه تعدية الى ما فيه نص بتغييره  
والشرط والشرط الرابع ان يتحقق حكم النص بعد  
التعليل على ما كان وانما خصصنا القليل  
من قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام  
الاسوار بسواد لان استثناء حاله <sup>وي</sup> التمسك  
دل على عدم صدقه في الاحوال <sup>ثبت</sup> والاولى



ذلك الا في الكثير فصار التغيير بالنص مصاحبا  
 للتعليل لانه وانما سقط حتى التبر في الصورة  
 بالنص لا بالتعليل لانه تعا وعدا في الفقر  
 ثم اوجب ما لا يسمى على الاغنية لنفسه ثم امر  
 بانجاز المواعيد في ذلك المسمى وذلك الاجتهاد  
 مع اختلاف المواعيد فكان اذا بال الاستبدال  
 وركنه ما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه  
 النص وجعل الفرع نظير له في حكمه بوجوده وهو  
 جائز ان يكون وصفا لازما وعارضا واسما وجليا  
 وخفيا وحكما وفردا وعددا ويجوز في النص غير  
 اذا كان ثابتا به ودلالة كون الوصف على صلا  
 وعدالة بظهور اقراء في جنس الحكم للعلل به  
 ونعني بصلا في الوصف ملائمة وهو ان يكون على  
 موافقة العلة المستفولة عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعن السابق كتعليلنا بالصغر في ولاية  
 المناح لما يتصل به من العجز وتأثير الطراف لما

ينص

يتصل به من الضرورة دون الاضطرار وجودا  
 او وجودا او عدمه لان الوجود قد يكون  
 اتفاقا ومثله التعليل بالنفي لان استقصاء العود  
 لا يمنع الوجود من وجه آخر كقول الشافعي رحمه الله  
 في النكاح ٢ بشهادة النساء مع الرجال لانه ليس  
 بمال الا ان يكون السبب معين كقول محمد  
 في ولد الغصب انه لم يضمن لانه لم يغصب  
 والاحتجاج ٢ باستصحاب الحال لان الملتبث  
 لم يمتنع وذلك في كل حكم عرف وجوبه بدليله  
 ثم وقع الشك في زوله كان استصحاب البقاء  
 على ذلك موجبا على الشافعي وعنده ان يكون  
 حجة موجبة لكنها حجة دافعة حتى قلنا في الشقص  
 اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر  
 المشتري ملك الطالب فيما في يده ان القول  
 قوله ولا يجب الشفعة الابينة وقال الشافعي  
 رحمه الله يجب بغير يمين والاحتجاج بتعارض الاشياء



كقولهم فرجه الله في المرافق ان من الغايات ما  
 يدخل ومنها ما لا يدخل فلا تدخل بالمثل وقد  
 عمل بغير دليل والاحتجاج بما لا يستقل الا بوصف  
 يقع به الفرق بين الفرع والاصل كقولهم في منى الذكر  
 انه منى الفرع فكان حدثا كما اذا امسه وهو  
 يبول والاحتجاج المختلف فيه كقولهم في الكتابة  
 الحالة انها لا عقد لا تمنع من التكفير فكأن <sup>سدا</sup> فأن  
 كالكتابة بالخمر والاحتجاج بما يشك في فساده  
 كقولهم الثلاث ناقصة العدد عن سبعة فلا  
 يتبادر به الصلاة كما دون الآية والاحتجاج  
 بلا دليل وجلة ما يعلل به اربعة اثبات  
 المرجب او وصفه واثبات الشرط او وصفه  
 واثبات الحكم او وصفه كالجنسية لحرمة  
 النساء وصفة السوم في ذكاة الانعام  
 والشهود في النكاح وشرط الذكاة فيها العدا  
 والذكورة فيها والبتير وصفة الوثر والرابع

تعدية

تعدية حكم النص فيه ليستجيب فيه معالاب الرأي  
 فالتعدية حكم لازم عندنا جازي عند السافعي لانه  
 يجوز التعليل بالعلة الفاعلة كالتعليل بالثنية  
 والتعليل للاقسام الثلاث الاولى وتعيمها باطل  
 فلم يبق الا الرابع والاستحسان يكون بالاثار  
 والاجماع والضرورة والقياس الحفي كالسليم والا  
 ستحسان وتطهير الاواني وطهارة سور وسباع الطير  
 ولما صارت العلة عندنا علة باثرها قد مناه على  
 القياس الاستحسان الذي هو القياس الحفي  
 اذا قرى اثره وقد مناه القياس لصحة اثره  
 الباطن على الاستحسان الذي ظهر اثره وحقق  
 فساده كما اذا اتلادية سجدة في صلاة فأنه  
 يركع بها قياسا وفي الاستحسان الجوزية فقد  
 المستحسن بالقياس الحفي يصلح تعديته بخلاف  
 الاقسام الاخر الا يرى ان الاختلاف في الثمن  
 قبل قبض المبيع لا يوجب عين المبيع ويوجب  
 قياسا



اسمها فانه حكم تعدى الى الوارثين والاحياء  
والنكاح ٢ وقيمة البيع فاما بعد القبض فلم يجب  
عين البائع الا بالاثر فلم يصح تعديته بشرط  
الاجتهاد ان يجري علم الكتاب بعانيه ووجوه  
التي قلنا وعلم السنة بطرقها وان يعرف وجوه  
القياس وحكمه الاصابة بغالب الراي  
حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والحق  
والحق في موضع الخلاف واحد باثر من مسعود  
رضي الله عنه في المغوضة وقالت المعتزلة  
كل مجتهد مصيب والحق في موضع الخلاف  
متعدد وهذا الخلاف في الشريعات لا في العقليات  
الا على قول بعضهم فكل مجتهد اذا اخطا كان  
مخطئا ابتداء وانتهاء عند القبض وا  
لمختار انه مصيب ابتداء مخطئ انتهاء ولهذا  
قلنا لا يجوز تخصيص العلة لانه يؤدي الى  
تصويب كل مجتهد خلافا للبعض وذلك ان  
يقول

٢٥  
تقول كانت علي قوجب ذلك لكنه لم يجب  
مع قيامها لما منع فصار مخصوصا من العلة  
بهذا الدليل وعنه فاعدم العلة الحكم بناء على  
عدم العلة وبيان ذلك في الصائم النائم  
اذا اصاب في حلقه الماء انه يقسم الصوم  
لفوات ركنه ويلزم عليه الناسي متى اجاز  
الخصوص قال امتنع حكم بهذا التعليل منه  
لما منع وهو الاثر وقلنا امتنع لعدم العلة  
لان فعل الناسي منسوب الى صاحب الشرع  
فستقطع عنه معنى الجنابة وبقي الصوم لتقاء  
ركنه لا لما منع مع فوات ركنه وبني على هذا  
تقسيم الموانع وهي خمسة مانع يمنع انعقاد  
العلة كبيع الحر ومانع يمنع تمام العلة  
كبيع عبده الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم  
كخيار الشرط ومانع يمنع تمام الحكم كخيار  
الرؤية ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب



ثم العلة نوعان طردية ومؤثرة وعلى كل قسم  
ضروب من الدفع فاما الطردية فوجوه دفعها  
اربعة القول بموجب العلة وهو التمام ما لا  
يلزم المعلق بتعليله كقولهم في صوم رمضان  
انه صوم فرض فلا يتبادر الا بتعيين النية فنقول  
عندنا لا يجوز بطح الا بالتعيني واما يجوز بالطلاق  
النية على انه تعيني والممانعة اما ان تكون في نفس  
الوصف او في صلاحه الحكم مع وجوده او في نفس  
الحكم او في نسبة الى الوصف وفساد الوضو كتعليلهم  
الاجاب الفرقه باسلام احدى الزوجين والمناقضة  
كقول السافعي رحمه الله في الوضوء والقيم انهما طار  
فكيف افرق في النية فانه ينتقض في غسل الثوب  
واما المؤثرة فليس للسائل فيها بعد الممانعة  
الا المعارضة لانها لا يحتمل المناقضة وفساد  
الوضو بعد ما ظهر اثرها بالكتاب والسنة  
لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه بطرق اربعة

كما نقول في الخارج من غير السبيلين انه  
نجس خارج فكان حادثة كالبول فيورد عليه  
ما اذا لم يسئل عنه فعه اولا بالوصف وهو انه  
ليس بخارج ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة  
وهو وجوب غسل ذلك الموضع فيه صادر  
الوصف حجة من حيث ان وجوب النظرة في  
البدن باعتبار ما يكون منه لا يتجزي وهذا  
لم يجب غسل ذلك الموضع لعدم الحكم لعدم  
العلة ويورد عليه صاحب الجرح السائل فند  
بالحكم ببيان انه حدث بموجب للنظر بعد  
خروج الوقت او بالعرض فان فرضنا الشك  
بين الدم والبول وذلك حدث فاذا لم لزم صادر  
عن المقتضى لبقاء الوقت فكل ذلك هنا ولما اما  
المعارضة فهي نوعان معارضة في المناقضة  
وهي القلب ومردوعان احد هما قلب العلة  
حكموا الحكم علة كقولهم الكفا وجس يجلد بامر



ماية فوجهم شيعهم كالسلمين فنقول السلمون  
 اما يحلده بكونهم ماية لانه يرجم شيعهم والمخلص  
 منه ان يخرج الكلام فخرج الاستدلال فانه يمكن  
 ان يكون الشيء دليلا على شيء وذلك الشيء  
 يكون دليلا عليه والثاني قلب الاصل  
 شاهد على الخصم بعد ان يكون شاهدا  
 لم لقولهم في صوم رمضان انه صوم فرض  
 فلا يتبادى الابتعيين النية كصوم القضاء  
 قلنا لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين  
 النية بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه اما  
 يتعين بالشروع وهذا تعيين قبله وقد  
 قلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف  
 لقولهم هذه عبادة لا يضي في فاسدها فلا  
 يلزم بالشروع كالوضوء فيقال لهم لما كان  
 كذلك وجب ان يستوي فيه عمل التذروا  
 لشروع وسمى هذا عكسا والثاني المعارضة

الخاتمة

الحالة وهي نوعان احدهما في حكم الفرع  
 وهو صحيح سواء عارضه بضمه بضم ذلك الحكم  
 بل زيادة او بزيادة على تفسير او تغيير او  
 فيه نفي لما لم يثبت الاول او اثبات ما لم  
 ينفع الاول او في حكم غير الاول لكن حكمه  
 معارضة الاول فيه نفي الاول والثاني في  
 علة الاصل وذلك باصل سواء كانت  
 بمعنى لا يتعدى او يتعدى الى حكم مجمع  
 عليه او مختلف فيه وكل كلام صحيح في الاصل على  
 سبيل المفارقة فنذكره على سبيل الممانعة  
 واذا قامت المعارضة كان السبيل فيه  
 الترجيح وهو عبارة عن فضل احد المثلين  
 على الآخر وصفا حتى لا يترجح القياس  
 بقياس اخر فكذا الحديث والكتاب ولما  
 لم يترجح بقوة فيه وكذا صاحب الجراحات  
 لا يترجح على صاحب جراحة حتى تكون



الدية نصفين وكذا قلنا الشفيعان في الشقص

الشابح المبيع بهمين متفاوتين سواء وما  
يقع به الترجيح اربعة بقوة الاثر والاستحسان  
في معارضة القياس وبقوة ثابتة ثبأ على  
الحكم المشهود به كقولنا في صوم رمضان  
انه يتعين اولى من قولهم صوم فرض لا ف  
هذه الخصوص في الصوم بخلاف التعيين  
فقد تقدم الى الودائع والمقصود  
ورد المبيع الخامس وبكثرة اصوله وبالعد  
عند العدم وهو العكس واذا متعارض  
ضربا ترجيح كان الرجحان بالذات احق  
منه في الحال لان الحال قائم بالذات تابعة  
له فيقطع حق المالك بالطبخ والسبي لان  
الصنعة قايمة بذاتها من كل وجه والعين  
هاكلة من وجه وقال الشافعي رحمه الله

صاحب

صاحب الاصل احق لان الصنعة قايمة  
بالمصنوع قايمة له والترجيح بغلبة الاشياء  
وبالعموم وقلة الاوصاف فاسدة واذا  
ثبت دفع العلل باذكرنا كانت غايته  
ان يلجئ الى الانتقال وهو ما ان ينتقل  
من علة الى علة اخرى كاثبات الاولى او  
ينتقل من حكم الى حكم اخر بالعلة الاولى  
او ينتقل الى حكم اخر وعلة اخرى او ينتقل  
من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاولى  
لا لاثبات العلة الاولى وهذه الوجوه  
صحيحة الا الرابع ومحااجة الخليل عليه  
الصلاة والسلام مع المعين ليست من  
هذا القبيل لان المحجة الاولى كانت لازمة  
الا انه انتقل دفعا للاستنباه **فصل**  
جملة ما يثبت بالتحجج التي سبق ذكرها شيئا في  
الاحكام وما يتعلق بها الاحكام اما الاحكام



فاربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق  
العباد خالصة وما اجتماعيه وحقوق الله تعالى  
غالب كحد التقدي وما اجتماعيه وحقوق العبد  
غالب كالقصاص وحقوق الله تعالى ثمانية  
انواع عبادات خالصة كالايمان وفروقه  
وهي انواع ثلثة اصول ولواحق وزوائد  
وعقوبات كاملة كالحدود وعقوبات  
قاصرة كحرمان الميراث وحقوق دائمة  
كالكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة  
كصدقة الفطر وماؤنة فيها معنى العباد  
كالعشر ومؤنة فيها معنى العقوبة  
كالخروج 2 وحقوق قائم بنفسه كحق الغنائم  
والمعادن كبذل المتلفات والمقصوبات  
وغيرهما وهذه الحقوق تنقسم الى اصل  
وخلق فالايان اصله التصديق والافرار  
ثم ما لا اقرار اصلا يستلزم خلفا عن التفتق

في احكام الدنيا ثم صاب اداء احد الابوين  
في حق الصغير خلفا عن ابيه ثم صار تبعية  
اهل الدار خلفا عن تبعية الابوين في اشياء  
الاسلام وكذلك الطهارة بالماء اصله  
خلق عنه ثم هذا الخلق عندنا مطلق وعنده  
الشافعي رحمه الله تعالى ضروري لكن الخلاف  
بين الماء والتراب في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف رضي الله عنهما وعنده محمد وزفر جميعا  
الله تعالى بين الوصف والتيمم ويبتني عليه بسلة  
امامة التيمم المتوضئين والخلاف لا تثبت  
الا بالضرورة او دلالة وشرط عدم الاصل  
على احتمال الوجود ليصير السبب معتدلا  
فيصير الخلق قايما اذ الماحتمل الاصل  
الوجود فلا يظهر في بين الغرض والخلق  
على سس السماء واما القسم الثاني فاربعة  
الاول السبب وهو اقسام سبب حقيقي



وهو ما يكون طريقا الى الحكم من غير ان  
يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا يعقل  
فيه معاني العلل لكن يتخلل بينه وبين  
الحكم علة لا تضاف الى السبب كدلالة انسانا  
ليسرق مال انسانا او يقتله فان اضيفت  
العلة اليه صار للسبب حكم العلل كسوق  
الدابة وقودها واليمين بالله مع او بالطلا  
او بالعناق يسمى سببا مجازا ولكن لا يشبه  
الحقيقة حتى يبطل التمييز والتعليق لان  
قد وما وجد من الشبهة لا يبقى الا في محله  
كاله حقيقة لا تستغني عن المحل فاذا فاق  
المحل بطل تخلفه في تعليق الطلاق بالملك  
في المطلقة ثلثا لان ذلك الشرط في حكم  
العلل مضار معارض لهذه الشبهة السا  
عليه بخلافه واليجاب المضاف بسبب  
للحال وهو من اقسام العلل وسبب

له نسبة العلة كما ذكرنا والثاني العلة وهو  
ما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء <sup>سبعة</sup> وهو  
اقسام علة اسما وحكما ومعنى كالبيع  
المطلق لله للملك والمدة وعلة اسما لا حكما ولا معنى  
كاليجاب المعلق بالشرط وعلة اسما ومعنى  
لا حكما كالبيع بشرط الخيار والبيع الموقوف  
واليجاب المضاف الى وقت ونصاب الزكاة  
قبل مضي الحول وعند الاجارة وعلة في حيز  
الاسباب لها نسبة بالاسباب كشرع القريب  
ومرض الموت والتركية عند ابي حنيفة <sup>رحم</sup>  
وكذا كل ما هو علة العلة ووصف له نسبة  
العلل كاحد وصفي العلة وعلة معنى <sup>حكما</sup>  
لا اسما كاحد وصفي العلة وعلة اسما وحكما  
لا معنى كاحد لسفر والنوم للرخص والمحدث  
وليس من صفات العلة الحقيقية تنفذها على الحكم  
بل الواجب اقتراضها معا كالاستطاعة مع النفل



وقد يقام السبب الداعي والدليل مقام الدعوى  
والمدلول ولذلك اما لدفع الضرورة والعجز  
كافي الاستبراء وغيره او للاحاطة بضيابط كفاي  
تحرير الدواعي ولدفع الحر كافي السفر والطلب  
والثالث الشرط وهو ما يتعلق به الوجود  
دون الوجوب وهو محنة شرط يخص <sup>شرط</sup>  
في حكم العلة كحكم البئر لادخل الدار المعلق  
به وشرط هو في حكم العلة كسقف الزق وحفر  
البئر وشرط له حكم الاسباب كما اذا حلق فيه  
فبند حتى ابق وشرط اسما لا حكما كما قال الشرطين  
في حكم تعلق بهما القول ان دخلت هذه الدار  
وهذه الدار فانت طالق وشرط هو كالعلة  
الحالفة كالا حصان في الزنا وانما يعرف الشرط  
بصفة حروف الشرط او دلالة كقول المرأة  
التي انت زوج طالق ثلثا فانه بمعنى الشرط الوقوع  
الوصفي في النكحة ولو وقع في العين لما صح

دلالة ونص الشرط يجمع الوجهين الرابع العلامة  
وهو ما يعرف الوجود من غير ان يتعلق به  
وجوب ولا وجود كالا حصان حتى لا يضمن  
شهوده اذا رجعوا **فصل** في بيان الا<sup>هلية</sup>  
العقلية يعتبر اثبات الاهلية وانه خلق متقارنا  
وقالت الاشعرية لا عبرة للعقل دون السمع  
واذا جاء السمع فله العبرة دون العقل  
وقالت المعتزلة انه علم موجبة استحتمه  
محرمة لما استقمح على القطع فوق العليل  
الشرعية فلم يثبتوا بدليل الشرع بالايدي  
العقل وقالوا لا عذر ان عقل عن الطلب  
وترك الايمان والعبي العاقل مكلف بالايمان  
ومن لم تبلغه الدعوى اذا لم يعتقده  
ايمانا ولا كفرا كان من اهل النار وخفى  
نقل في الذي لم تبلغه الدعوى انه غير مكلف  
بجهد العقل فاذا يعتقده ايمانا ولا كفرا



كان معذورا فاذا اعانة الله تعالى بالتجربة  
 وامهله ادراك العواقب لم يكن معذورا  
 وان لم تبلغ الدعوة وعند الشبهة ان  
 غفل حق هلك او اعتقد الشرك ولم تبلغ الدعوة  
 كان معذورا ولا يصح ايمان الصبي العاقل  
 عنده وعندنا يصح وان لم يكن مكلفا والاهلية  
 نوعان اهلية وجوب وهرباء على قيام الذمة  
 والادبي يولد وله ذمة صلحة للوجوب غير ان  
 الوجوب غير مقصود بنفسه فجاز ان يبطل الوجوب  
 لعدم حكمه فما كان من حقوق العباد من العزم  
 والعوض ونفقة الزوجات لزومه وما كان  
 عقوبة لم يجب عليه او جواز لم يجب عليه وحقوق الله  
 لا تجب من حق القتل بحكمه كالعشر والخراج  
 ومن بطل القتل بحكمه لا تجب كالعبادات  
 الخالصة والعتديات واهلية اداء وهي نوعان  
 قاصرة تنبني على القدرة القاصرة من العقل

القاصر

القاصر والبدن القاصر كالصبي العاقل والمعتوه  
 البالغ وتبني عليها صحة الاداء وكاملة تبني  
 على القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدن  
 الكامل وتبني عليها وجوب الاداء ونوع الخطا  
 والاحكام منقصة في هذا حق الله ان كان حسنا  
 لا يحتمل غيره كالايمان وجب القبول لصحة  
 من الصبي فلا لزوم اداء وان كان قبيحا لا يحتمل  
 غيره كالكفر لا يجعل عفو ما هو بين الامرين  
 كالصلاة ونحوها يصح الاداء من غير لزوم  
 عهدة وما كان من غير حقوق الله تعالى  
 ان كان تنقضا لغيره فيصير  
 مباشرة وفي المضار المحض كالطلاق والوصية  
 تبطل اصله وفي الدائر بينهما كالبيع ونحوه  
 ملكه براء الولي وقال الشافعي رحمه الله كل  
 منفعة يمكن تحصيلها له مباشرة <sup>بشعر</sup> وله الاعتدال  
 عبادته كالاسلام والبيع وما لا يمكن تحصيله



عباشه وليه تعتبر عبارة فيه كالوصية واختيار  
احد الابوين والامور المعترضة على الاهلية نكاحا  
سماوي وهو الصغير وهو في اول احواله كالجنون  
لكنه اذا عقل فقد اصاب ضرا من اهلية الاداء  
فستطبه ما يجمل السقوط عن البالغ فلا يسقط  
عنه فرضية الايمان حق اذا اداه كان فرضا  
ووضع عنه التزام الاداء ومجلة الامران  
توضع عنه الموعدة ويصح منه ولم بالاعد  
فيه فلا يحرم الصبي عن الميراث بالقتل عندنا  
بخلاف الكفر والرق والجنون يستطبه كل  
العبادات لكنه اذا لم يمتد بالحق بالنوم وحد  
الامتداد في الصلوة ان يزيد على يوم وليلة  
وفي الصوم باستغراق الشهر وفي الزكاة با  
ستغراق الحول وابو يوسف رحمه الله تعالى اقام  
الكثر الحول مقام الكل والعنة بعد الملوغ  
وهو كالصبا مع العتق في كل الاحكام حتى لا يمنع

صحة القتل والفعل لكنه يمنع العهدة واما  
ضمان ما استهلك من الاموال فليس بعهد  
وكونه صبي او معتوها لا ينافي عصمة المحل  
ويوضع عنه الخطاب كالصبي ويولى عليه  
ولا يلزم على غيره والسيان وهو لا ينافي الرجوع  
في حق الله تعالى لكن النسيان اذا كان غالبا  
كافي الصوم والتسبية في الذبيحة وسلام النكاح  
يكون عنوا ولا يجعل عذرا في حقوق العباد  
والنوم وهو عجز عن استعمال القدرة فواجب  
ياخبر الخطاب ولم يمنع الوجوب ونيا في  
الاختيار اصله حتى بطلت عباداته في الطلاق  
والعتاق والاسلام والردة ولم يتعلق بقر  
وكلامه ومهرته في الصلاة حكم والاغنيا  
وهو ضرب من الضعف القوي ولا يزيل المحل  
بخلاف الجنون فانه يزيله وهو كالنوم حتى  
بطلت عباداته بل اشد منه فكان حذ



بكل حال وقد يحتمل الامتداد فيسقط به الاداء  
كما في الصلاة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوات  
عند محمد رحمه الله تعالى وباعتبار الساعات عند  
وامتداد في الصوم نادر فلا يعتبر والرقا  
وهو حجر حكيم شرع جزاء في الاصل لكنه في البقاء  
صار من الامور الحكمية به يصير المرأ عرضة  
للملوك والابتدال وهو وصف لا يخرج كالعتق  
الذي هو ضده وكذا الاعتاق عندها لئلا يلزم  
الاثر بدون المائر او القدر بدون الاثر  
او جزي العتق وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
انه ازالة ملك متنجس لا اسقاط الرق او اثبات  
العتق حتى يتجه ما قلتم والرق ينافي بالكنية  
المال لقوام المملوكية حتى لا يملك العبد والمالك  
التسريب ولا يصح منهما حجة الاسلام ولا ينافي  
مالكنية غير المال كالنكاح والدم وينافي كمال  
الحال في اهلية الكرامة كالذمة والولاية

والحل

والحل والله لا يؤثر في عصمة الدم لان  
العصمة الموقوفة بالايمان والمقومة بداره  
والعبد فيه كالحرة وانما يؤثر في قيمته ولهذا  
يقدر الحر بالعبد عندنا وصح امان المأذون  
واقتراره بالحدود والقصاص والسرقة  
المستملكة والقائمة وفي المحجور اختلاف والمرض  
وانه لا ينافي اهلية الحكم والعبادة لكنه لما  
كان سبب الموت وانما يحجز خالص كان المرض  
من اسباب العجز فتعريت العبادات عليه  
بقدر الملكة ولما كان الموت علة الخلافة كان  
المرض من اسباب المحجور بقدر ما يتعلق به  
صيانة الحق اذا اتصل بالموت مستند الى  
اوله حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق  
غيرهم ووارث فيصح في الحال كل تصرف  
يحتمل الفسخ كالهبة والمحامات ثم ينقض  
ان احتيج اليه وما لا يحتمل النقص كالمساقاة



كما بالموت كالاعتاق اذا وقع على حق عثرتم  
او وارتك بخلاف اعتاق الزاهن حيث  
يتقد لان حق الموتى في التدرون الرقبة  
والحيض والنفاس وما لا يعد مان اهلية  
لكن الظهارة للصلاة بشرط وفي فوت  
الشرط فوت الاداء وقد جعلت الطهارة  
شرطا للصحة الصوم بخلاف النفاس  
فلم يتعدى الى القضاء بخلاف الصلاة والموت  
وانه ينافي احكام الدنيا بما فيه تكييف حتى  
بطلت الزكاة وسائر القرب عنه وانما  
يبقى عليه الاثم لا غير وما شرع عليه حاجة  
غيره فان كان حقا متعلقا بالعين يبقى  
ببقائه وان كان دينيا لم يبقى بمجرد الذمة  
حتى يضم اليه مال وما تولد به الذم  
وهو ذمة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة  
رحمه ان الكفالة بالدين عن الميت المفلس

لا يخرج بخلاف العبد المحرر يقرب دين لان ذمته في  
حقه كاملة وان كان حقا لم يبق له ما تنقضي الحاجة  
ولذلك قدم تجزيه ثم ديونه ثم وصاياه من ثلثة  
ثم وصي الميراث بطريق الخلافة عنه نظرا لم يقصر  
الى من يتصل به نسبيا او بسببا او دينيا ولهذا  
بقيت الكتابة بعد موت المولى وبعد موت  
المكاتب عن وفاء وقلنا بقول المرأة زوجها في العدة  
بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد بطلت  
اهلية المملوكية وما لا يصلح لحاجة كالقصاص  
لانه شرع عقوبة لدرك الثار وقد وقعت  
الحناية على اوليائه لاقتناعهم بحياة فاجبنا  
القصاص للورثة ابتداء والسبب انعقد  
للميت فيصح عن المجرور وعن الوارث قبل  
موت المجرور وقال ابو حنيفة رحمه الله ان القصاص  
غير مورث واذا انقلب مالا صار مورثا  
ووجب القصاص للزوجين كافي الدين ولم



حكم الاحياء في احكام الاخرة ومكتسب وهو انواع  
الاول الجمل وهو انواع جهل باطل لا يصلح له عذر في  
الاخرة كجهل الكافر وجهل صاحب الهوى في صفات  
الله تعالى واحكام الاخرة وجهل الباغي حتى يضمن مال  
العاقل اذا اتلفه وجهل من خالف الكتاب والسنة في  
اجتهاده كالفتوى ببيع امهات الاولاد وكخوة  
الثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع  
الشبهة وانه يصلح عذرا او شبهة كالمحاجم اذا فطر  
على ظن انها فطرة ولكن في تجارية والده على انها  
تحل له الثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر  
وانه يكون عذرا ولو يلحق به جهل الشفيع وجهل الامة  
بالاعتناق او بالخيار وجهل البكر بانكاح الولي وجهل  
الوكيل والماذون بالاطلاق وضده والسكرو وهو  
ان كان من مباح كسرب الدواء وشرب المكره والمضطر  
فهو كالاغلام وان كان من محظور فلا ينافي الخطأ في  
ويلزمه احكام الشرع ويصح عباراته في الطلاق والعنا

والبيع

والبيع والشراء والاقراء والارادة والاقراء بالحدود  
الحالصة والزنا وهو ان يراد بالنسي ما لم يوضع له  
ولا ما صلح له اللفظ استقارة وهو ضد الجحد وهو ان  
يراد به وهو ان يراد بالنسي ما وضع له او ما صلح له  
اللفظ استقارة وانه ينافي اختيار الحكم والرضاء ولا  
ينافي الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة قصار يعني  
ضار الشرطي في البيع ابتداء وشروط ان يكون  
صحيحا مشروطا باللسان والتلجئة كالزنا لا ينافي  
الاهلية فان توافقتا على الزنا بامد البيع و  
تفقا على البناء يفسد البيع كالبيع بالخيار ابتداء  
وان اتفقا على الاعراض فالبيع صحيح والزنا باطل  
وان اتفقا على انها لم يجز بهما شي واختلفا في  
البناء والاعراض فالعقد صحيح عند ابي حنيفة  
حلا فالهما فجعل صحة الزواج اولى وهما اعتبارا  
المواضعة المتقدمة وان كان ذلك في القدر فان  
اتفقا على الاعراض كان الثمن الغبن وان اتفقا على



انهما لم يحضرا شيئا او اختلفا فالهزل باطل والتسمية  
 صحيحة عنده وعندهما العمل بالمواضعة واجب  
 والالتق الذي هو لا به باطل وان اتفقا على البناء  
 على المواضعة فالتمن الثاني عنده وان كان  
 ذلك في الجنس في البيع جائز على كل حال وان كان  
 في الذي لا مال فيه كالطلاق والعنق واليمين  
 فذلك صحيح والهزل باطل وان كان المال متبعاً كالنكاح<sup>2</sup>  
 فان هزل باصلاً فالعقد لازم والهزل باطلاً وان  
 هزل بالقدرة فان اتفقا على الاعراض فالمرء الثاني  
 وان اتفقا على البناء فالمرء الثاني وان اتفقا انه لم  
 يحضرا شيئا او اختلفا فالنكاح جائز بالالتق وقيل  
 بالعين وان كان ذلك في الجنس فان اتفقا على  
 الاعراض فالمرء باسميا وان اتفقا على البناء  
 او اتفقا انهما لم يحضرا شيئا او اختلفا فوجب  
 المثل وان كان المال فيه معصودا كالخلع والعنق  
 على مال فان هزل باصلاً واتفقا على البناء فالطلاق

واقع والمال لازم عندهما لان الهزل لا يثبت في الخلع  
 عندهما ولا يختلف الحال عندهما بالبناء او بالاعراض  
 او بالاخلاق وعنده لا ينعى الطلاق وان اعراضا وقع  
 الطلاق ووجب المثل للمال اجماعا وان اختلفا فالقول  
 لمدعي الاعراض وان سكتا فهو جائز والمال لازم اجماعا  
 وان كان في القدرة فان اتفقا على البناء فعندهما  
 الطلاق واقع والمال لازم وعنده يجب ان يتعلق  
 الطلاق باختيارهما وان اتفقا على الاعراض لزم  
 الطلاق ووجب المال كله وان اتفقا على  
 انه لم يحضرا شيئا او اختلفا وقع الطلاق  
 وان كان في الجنس يجب المسمى عندهما بكل  
 حال وعنده ان اتفقا على الاعراض ووجب  
 المسمى وان اتفقا على البناء توفى الطلاق  
 وان اتفقا انه لم يحضرا شيئا ووجب المسمى ووقع  
 الطلاق وان اختلفا فالقول لمدعي الاعراض  
 وان كان ذلك في الاعراض بما يحمل الفسخ او بما



لا يحتمل ناله الهزل يبطله والهزل بالردة كفر لا باهله  
 لكن يعين الهزل كونه استخفافا بالدين والسفه  
 وهو خفية يعتري الانسان فيبعثه على العمل الجاهل  
 بموجب الشرع والعقل وان كان اصله مشروعا  
 وهو السفى والتبذير وذلك لا يوجب خللا في الاهلية  
 ولا يمنع شيئا من احكام الشرع وينبغي ماله عنه في اول  
 ما يبلغ اجماعا بالنقص وان لا يوجب الحجر عند ابي حنيفة  
رحم الله تعالى وكذا عندهما فيما لا يبطله الهزل والسفر  
 وهو الخنزير المديد وادناه ثلثة ايام وانه لا  
 ينافي الاهلية لكنه من اسباب المشقة بخلاف  
 المرض التحفيق بنفسه مطلقا لكونه من اسباب  
 المشقة بخلاف المرض فانه متنوع فيؤثر في قصر  
 ذوات الاربع وفي تاخير الصوم لكنه ملل  
 كان من الامور المختارة ولم يكن موجبا فزوة  
 لانه قيل انه اذا اصاب صابما وهو مسافر  
 او مقيم فسافر لا يبا 2 لم الفطر ولو افطر كان

قيام

قيام السفر للمعصية شبهة فلا تجب الكفارة وان  
 افطر ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا سافر  
 واحكام السفر ثبتت بنفسه الخنزير بالسنة وان لم  
 يتم السفر علة بعد تحقينا للرخصة والخطا وهو  
 عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل على اجبتها  
 وصير شبهة حتى لا ياتم الخطا ولا يواخذ به  
 وقصاص ولم يجعل عذرا في حقوق العباد حتى  
 وجب عليه ضمان العدوان ووجبت به الدية  
 وصلاح طلاقه ويجب ان يعتد ببيعها اذا  
صدق خصمه ويكون ببيع كبيع المكره  
 والاكره وهو ما ان بعدم الرضا ويشهد  
 الاختيار وهو المجبى او بعدم الرضا ولا  
 يفسد الاختيار او لا يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار  
 وهو ان يتم بجسدي او ايمانه والاكره كالمكره  
 لا ينافي الخطاب والاهلية لانه متردد بين  
 فرض وابطالة وحظر ولا ينافي الاختيار

ورخصة



فاذا عارضه اختيار صلاح على الفاسد وجب  
 ترجيح الصالح على الفاسد ان امكن والا بقي  
 منسوبا الى الاختيار الفاسد في الاقرار لا  
 يصلح الالة لغيره لان التكلم بلسان الغير لا يصلح  
 فانقضت عليه فاف كان مما لا يتصور ولا  
 يتوقف على الرضا لم يبطل بالكره كالطلاق  
 وخوّه وان كان يحمله ويتوقف على الرضا  
 كالبيع وخوّه يقتصر على المباشرة الا انه يفيد  
 لعدم الرضا ولا يصح الاقرار بطلان صحتهما  
 تعتمد قيام الخبر به وقد قامت دلالة عدم  
 والا فبالقساما حدهما كالاقرار فلا يصلح  
 فيه الالة لغيره كالاكل والدخول لان الاكل في  
 الغير لا يتصور والثاني ما يصلح الالة لغيره  
 لغيره كالدخول في النفس والمال فيجب القصاص على  
 المكره وكذا الدية على عاقلة المكره والحرمان  
 انواع حرمة لا تنكس ولا يدخلها برخصة مثل

الزنا



الزنا بالمرأة وقتل المسلم وحرمة تحتمل السقوط  
 اصلا بحرمة الحرم والميتة وحرمة تحتمل السقوط  
 لكنها تحتمل الرخصة كاجراء كلمة الكفر وحرمة  
 تحتمل السقوط لكنها لم تسقط بفقد الالة  
 واحتملت الرخصة ايضا كتناول مال الغير  
 ولهذه اذا اصر في يدين القسيين حتى  
 قتل صار شهيدا